الأمم المتحدة A/53/PV.20

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٢٠
الثلاثاء، ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدييه أوبيرتي ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ١٦ من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى

(ب) انتخاب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

مذكرة من الأمين العام (A/53/389)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بناء على اقتراح الأمين العام انتخبت الجمعية العامة، بموجب مقررها ٣١٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، السيدة ساداكو أوغاتا في منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لفترة عمل مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

وبموجب مقررها ٣٠٧/٤٨ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، وبناء على اقتراح الأمين العام، مددت الجمعية العامة فترة عمل السيدة أوغاتا في منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لفترة خمس سنوات، تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

وقررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٠٤/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، أن تمدد فترة عمل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى فترة خمس سنوات أخرى بدءا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

ونظرا لإسهام السيدة أوغاتا المتميز في الأمم المتحدة، وبناء على رغبتها، لأسباب شخصية، في ألا تعمل لفترة عمل كاملة أخرى، يقترح الأمين العام على الجمعية العامة أن تمدد فترة عمل السيدة أوغاتا في منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لفترة عامين، تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على الاقتراح الوارد في الوثيقة A/53/389؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أهنئ السيدة ساداكو أوغاتا ممثلة اليابان

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-85928
9885928

على تمديد تعيينها في منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لفترة عامين، تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

السيد تاكاسو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باسم وفد اليابان، أود أن أرحب بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة للتو لتمديد فترة عمل السيدة ساداكو أوغاتا في منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لمدة سنتين، حتى نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

وأود اغتنام هذه الفرصة للإعراب عن التقدير العميق الذي تكنه حكومة اليابان للمفوضة السامية لشؤون اللاجئين، السيدة أوغاتا، على قيادتها للعمل الممتاز الذي تسهم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مساعدة اللاجئين وحمايتهم في جميع أرجاء العالم وفي السعي لحل دائم لمسألة اللجوء.

لقد شغلت السيدة أوغاتا منصب المفوض السامي لشؤون اللاجئين منذ عام ١٩٩١. وقد كانت تلك الفترة فترة استثنائية بالنسبة لمفوضية اللاجئين، حيث اتسمت بانتشار لا مثيل له للنزاعات الإقليمية والداخلية التي تسببت في هجرات ضخمة للاجئين والمشردين من مناطق تلك النزاعات. وفي هذه الحالة، تعين على المجتمع الدولي اعتماد نُهُج خلاقة وأكثر فعالية للتصدي للتحديات التي فرضها هذا التطور الجديد. إن نجاح العمليات الإنسانية، لا سيما تلك التي تنفذها المفوضية، من أجل إنقاذ حياة عشرات الآلاف من اللاجئين والمشردين، قد أصبح مسألة ذات أهمية حاسمة بوصف ذلك متطلبا أوليا للسلم والاستقرار.

وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تحت القيادة البارزة للمفوضة السامية، بالتصدي لهذا التحدي الهائل بتفان كبير وبنجاح ملحوظ.

وفيما يتوقع أن تضطلع المفوضية بدور مركزي في العمليات الإنسانية في هذه الحالة الجديدة، فإن التحديات التي تواجهها متعددة. إذ يتعين على المفوضية أن تضاعف جهودها من أجل التصدي لهذه التحديات الجديدة، ومن بينها مشكلة كيفية كفالة سلامة الموظفين العاملين في العمليات الإنسانية. ومن الأهمية بمكان أيضا، وضع نهج شامل لتعزيز استدامة الخطط المتعلقة بإعادة اللاجئين إلى بلادهم.

وثمة مسألة أساسية أخرى نواجهها في منظومة الأمم المتحدة تتمثل في كيفية ربط مرحلة عمليات الإغاثة الإنسانية للاجئين - وهي ضمن الاختصاص الصحيح لولاية مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين - من جانب، ومرحلة إعادة التأهيل في فترة ما بعد الصراع، وهي تتضمن مرحلة إعادة دمج العائدين في المجتمع، من جانب آخر. ومن أجل تحقيق نتائج مرضية في هذا الصدد، لا بد من التعاون بين المفوضية والأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة، فضلا عن وكالات التنمية، من قبيل مؤسسات بريتون وودز.

وفي هذا الوقت الحاسم من تطور المفوضية، لا غنى عن الالتزام والحكمة والخبرة التي تتمتع بها السيدة ساداكو أوغاتا. وتشعر اليابان في الواقع بالامتنان لأن السيدة أوغاتا ستظل تمارس القيادة لفترة عامين في هذا المنعطف الخطير.

السيد سوشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في دورة الجمعية العامة هذه، اسمحوا لي أولا أن أؤكد مجددا التهانئ التي وجهها إليكم، سيدي الرئيس، وزير الخارجية النمساوي، السيد شوسيل، على تبوئكم منصبكم الرفيع.

وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، يسرني أن أهنئ السيدة ساداكو أوغاتا على تمديد تعيينها باستحقاق بالغ في منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ويرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا باستعدادها للعمل في هذا المنصب الرفيع لفترة عامين آخرين.

ومنذ عام ١٩٩١، تضطلع السيدة أوغاتا بجد وتفان بالمهمة الموكولة إليها، بوصفها مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ولقد حظيت بإطراء هي أهل له على الجهود الدؤوبة التي تبذلها من أجل التخفيف من محنة ملايين اللاجئين، أو المشردين في الداخل، أو ضحايا الحروب، كي يتسنى لهم الصمود في حالات الطوارئ، وتأمين سلامتهم وعودتهم إلى ديارهم في نهاية المطاف.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم كامل الدعم للسيدة أوغاتا في الوفاء بالمهمة النبيلة الموكولة إليها.

ونحن نشكرها على استعدادها لمواصلة خدمة المجتمع الدولي واللاجئين في جميع أنحاء العالم.

السيدة كينغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نهنئ بإخلاص السيدة أوغاتا على إعادة انتخابها مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ومثلما تؤكد السيدة أوغاتا ببلاغة دوما، فإن تبدد الالتزام باحترام المبادئ الإنسانية، وانتهاكات حماية اللاجئين، يسببان الأسى لنا جميعا. فتوفير الحماية هو من صميم مسؤولية المجتمع الدولي عن اللاجئين. وهو جوهر أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومع ذلك، فإن المفوضية لا تستطيع أن توفر الحماية بمفردها، فالحكومات يجب أن تكون مسؤولة عن حماية اللاجئين على أراضيها، وعن كفالة سلامتهم، وعن عدم ردهم إلى بلدان أو أراض تكون فيها حياتهم أو حريتهم مهددة بالخطر.

إن الولايات المتحدة تدين استمرار قتل موظفي المساعدة الإنسانية وخطفهم. ونحن نتعاطف مع أسر وأصدقاء العديدين - والعديدين جدا - من العاملين في مجال المساعدة الإنسانية الذين استهدفهم العنف في الأعوام الأخيرة. هذه الأعمال الوحشية غير مقبولة، وهي دليل آخر على عدم احترام المبادئ الإنسانية الأساسية في عدة أجزاء من العالم. ومع ذلك، يسرنا أن مجلس الأمن يجري مناقشة مفتوحة هذا الصباح للبدء بإيجاد حلول للمشكلة الصعبة المتمثلة في توفير الأمن للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية وللاجئين.

وثمة عنصر رئيسي آخر هو ضرورة كفالة وحماية الطابع المدني لمخيمات اللاجئين. فالمخيمات يجب أن تقام بعيدا عن الحدود، ويجب تجريد العناصر المسلحة من السلاح وفصلهم عن سكان المخيم عموما. والولايات المتحدة منخرطة انخراطا عميقا في العمل على وضع آلية دولية لمساعدة الحكومات المضيفة في الحفاظ على الأمن في مخيمات اللاجئين وحيادها.

وتظل الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء ضعف اللاجئين من النساء والأطفال. ومن الضروري أن نبقي النساء والأطفال في جوهر اهتمام سياسات وبرامج توفير الحماية والمساعدة. وقد أحرز تقدم، ولكننا نود أن نرى مسألة توفير الاحتياجات الخاصة بالحماية والمساعدة للاجئين من النساء والأطفال في صلب كل سياسة وبرنامج للمنظمة، وأن ينفذها في الميدان كل ممثل وكل موظف حماية أو موظف في البرنامج.

وأخيرا، وعلى الرغم من جميع الصعوبات والنكسات، أود أن أعرب عن تقدير حكومتي للمفوضة السامية وموظفيها على اهتمامهم المتواصل بالمبادئ الأساسية لحماية اللاجئين - وهي المبادئ التي يجب أن نسعى جميعا إلى تنفيذها وضمانها.

السيد دوسا سيسبيدس (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، التي يتشرف بلدي بالتنسيق بينها خلال شهر أيلول/سبتمبر، تنوه بإسهام السيدة ساداكو أوغاتا البارز على رأس أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين خلال السنوات الثماني الماضية. إن منطقتنا على علم بصعوبة المهام المتعلقة بحماية اللاجئين، وبإيجاد حلول دائمة لأزمات اللاجئين. لذلك نقدر تقديرا كبيرا العمل الذي تقوم به المفوضة السامية لشؤون اللاجئين في جميع أنحاء العالم.

إن دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تحث المجتمع الدولي على مواصلة العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أساس التقيد الصارم بالمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في نظامها الأساسي وفي القرارات اللاحقة التي اعتمدتها الجمعية العامة.

وتود مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أن تغتنم هذه الفرصة الهامة جدا للتأكيد مجددا على دعمها للسيدة أوغاتا وهي تواصل الاضطلاع بالولاية المنوطة بها بوصفها مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ونحن نتمنى لها كل النجاح في أعمالها.

السيد إنخسيخان (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالنيابة عن أعضاء مجموعة الدول الآسيوية، اسمحوا لي أن أهنئ السيدة ساداكو أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على تمديد تعيينها لفترة سنتين أخريين. ومن المسلم به على نطاق واسع أن مفوضية شؤون اللاجئين أسهمت، بفضل توجيهها وتفانيها ومهارتها، إسهاما هائلا في حماية مصالح لاجئي العالم وغيرهم من المشردين، وخففت من محنة ملايين اللاجئين والمشردين الآخرين كما أبرز ذلك الأمين العام

كوفي عنان، وأتاحت لهم ممارسة حقوقهم الأساسية في العيش في ديارهم بأمان وسلام ودون خوف.

ونظرا للخبرة الثرية التي تتصف بها السيدة أوغاتا - بما في ذلك سبع سنوات على رأس مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - ولتفانيها ولأدائها الماضي، لا يساورنا شك في أنها ستبذل جهودا إضافية من أجل التخفيف من محنة المحتاجين، مثلما فعلت في الماضي. ونحن نتمنى لها النجاح في هذه المهمة، ونتعهد لها بتعاوننا الكامل معها.

وفي الختام، اسمحوا لي مرة أخرى أن أتقدم إليها بتهانئنا القلبية وبأفضل تمنياتنا.

السيدة ونسلي (أستراليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالنيابة عن وفود نيوزيلندا وكندا ووفد بلدي، استراليا، أود أن أرحب ترحيبا حارا بإعادة انتخاب السيدة ساداكو أوغاتا في منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. لقد أظهرت السيدة أوغاتا، رؤيا وقيادة بارزتين في توجيه المفوضية عملا على توفير المساعدة والحماية الهامتين لملايين الناس على نطاق عالمي، وأيضا إعادة الذين فروا من ديارهم قسرا وسعوا إلى اللجوء إلى أماكن أخرى، إلى ديارهم.

ويود وفد بلادنا أن يهنئ السيدة أوغاتا على عملها، ونتعهد بمواصلة تقديمنا الدعم للجهود التي تبذلها المفوضة السامية.

السيد كاينامورا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني ويشرفني أن تتاح لي الفرصة لأتوجه بتهانينا الحارة، باسم المجموعة الأفريقية، إلى السيدة ساداكو أوغاتا، على تمديد ولايتها في منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وكما تعرف الجمعية العامة، فإن أفريقيا كانت ولا تزال قارة تضم عددا كبيرا من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وفي إطار ولايتها إبان السنتين الماضيتين، اضطلعت السيدة أوغاتا بدور كبير في الإسهام في التخفيف من معاناة اللاجئين والسعي إلى إيجاد حل دائم لمحنتهم. ولطالما أشاد المجتمع الدولي ككل بالدور الهام الذي يضطلع به مكتبها في معالجة المسائل الإنسانية الراهنة. وإنني أضم صوت أفريقيا إلى الأصوات التي عبرت عن هذا التقدير.

فتحت قيادتها القديرة، قدمت المفوضية الحماية والمساعدة الإنسانية للذين أجبروا على الانتقال داخليا أو عبر الحدود الدولية. ويحدونا الأمل مع تجديد ولاية السيدة أوغاتا، أن نلتزم في الأمم المتحدة، بأن ندعم بقوة العمل الذي يضطلع به مكتبها وأن نوحد جهودنا سعيا لإيجاد حل دائم لمشكلة اللاجئين. ونود أن نشيد بجهودها من أجل الاضطلاع بتدابير أدت إلى تحقيق النصر الإنساني مؤخرا في منطقة البحيرات الكبرى، عندما عاد العديد من اللاجئين الروانديين إلى ديارهم، مما خفف من ذلك العبء عن كاهل المجتمع الدولي.

السيد بوتنارو (جمهورية مولدوفا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية، أن أوجه التهنئة إلى السيدة ساداكو أوغاتا على إعادة انتخابها في منصب المفوض السامي لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة. وتود مجموعتنا الإقليمية أن تشيد بالسيدة أوغاتا على تفانيها والتزامها بالدفاع عن الحقوق الأساسية للاجئين وتعزيزها، بالإضافة إلى ما تحلت به من شجاعة وإخلاص في الاضطلاع بولايتها الهامة. وأود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بموظفيها؛ فهم يستحقون التقدير والدعم التامين منا على جهودهم النبيلة التي يبذلونها، عادة في ظل ظروف صعبة جدا وعدائية، لمساعدة الآلاف من الضحايا الأبرياء الذين حرموا من ديارهم وبلدانهم.

إن الأعمال التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تدلل على أن المبادئ الإنسانية لا يمكن تنفيذها إلا بالتعاون مع الدول المتضررة. وترحب مجموعة دولنا باستمرار بجهود المفوضية من أجل البحث مع المنظمات الدولية الأخرى عن حلول لمشاكل اللاجئين.

وفي الختام، أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا للسيدة أوغاتا على ما حققته من إنجازات أثناء السنوات الماضية، وعلى تفانيها الشخصي وقيادتها الرائعة لواحدة من أكفأ وكالات الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بهذا نختتم نظرنا في البند الفرعي (ب) من البند ١٦ من جدول الأعمال.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لنائبة رئيس الوزراء ووزيرة الموارد المائية في نيبال، معالي الأونرابل شيلاجا أتشاريا، وأدعوها الآن لإلقاء كلمتها.

السيدة أتشاريا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتذكر الراحل ب. ب. كويرالا، القائد الأسطوري الذي أصبح رمزا للديمقراطية في نيبال بسبب السنوات الطويلة التي قضاها في السجن والتضحية بالذات والكفاح. وبصفته أول رئيس وزراء منتخبا في نيبال، فقد وقف على هذه المنصة قبل ٣٨ عاما بالضبط وأعلن أن السياسة الخارجية لنيبال ستكون مستوحاة من مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة. وقال إن نيبال تتطلع إلى الأمم المتحدة بوصفها أداة لتعزيز السلام والعدالة بين الأمم. هذه المشاعر كانت دوما ما تستهدي بـــه نيبال في علاقاتها الدولية.

ويسرني، سيدي الرئيس، أن أتوجه إليكم بأحر تهاني وفد بلدي على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. فهذا الانتخاب يمثل إشادة بمساهمة بلدكم العظيم في أعمال الأمم المتحدة واعترافا بمؤهلاتكم الشخصية، وأرجو أن تتأكدوا من دعم وفد بلدي لكم في أعمالكم. وأود أن أسجل تقديرنا لسلفكم، السيد أودوفينكو، على ما تحلى به من حكمة وحذق في عمله وهو يدير أعمال الدورة السابقة.

وأود أيضا، باسم نيبال حكومة وشعبا، أن أعرب عن عميق تعاطفنا وتعازينا إلى حكومتي وشعبي بنغلاديش والصين على ما حل بهما من خسارة فادحة في الأرواح والممتلكات بسبب الفيضانات المدمرة في هذين البلدين الصديقين المجاورين، وأن نعرب عن تعاطفنا أيضا مع ضحايا الإعصار جورج.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سيماكولا كيوانوكا (أوغندا).

وإنه لمما يبعث على الرضا أن نشير إلى أننا نحتفل هذه السنة بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولئن كنا نستهدي بالأهداف السامية لحقوق الإنسان في المجال الدولي، فإننا لا نقل التزاما بتحقيقها على المستوى الوطني. والتزامنا بالديمقراطية وحقـــوق الإنسان ورفع مستوى نوعية حياة البشر هو التزام راسخ، بالرغم من المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية والقيود التي لا حصر لها، بما فيها مشاكل اللاجئيـــن. وإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي للديمقراطية والتنمية أن يعززا، بعضهما بعضا. ولا يمكن للمجتمع أن ينعم بسلام وتقدم لا انقطاع فيهما إلا عندما يكفل سيادة حكم القانون ومشاركة جميع أبناء الشعب في الحكم والتنمية.

إننا أمة صغيرة ذات تراث عظيم. وتقاليدنا تتسم بالسلامة والرحمة والأخوة. ولقد سعينا جاهدين من أجل تعزيز التفاهم والإرادة الطيبة بين مختلف الأمم، ولا سيما مع جيراننا. وفي الوقت الذي حافظنا فيه على قيمنا الثقافية العريقة، ناضل شعبنا لسنوات وقدم تضحيات جسيمة من أجل إنشاء مؤسسات ديمقراطية والدفاع عن مبادئ حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. وفي هذا المسعى، فإننا ندرك التحديات التي يتعين علينا مواجهتها. إلا أننا مصممون على بذل جميع الجهود الممكنة لتحقيق تطلعات شعبنا، والإسهام، في حدود إمكاناتنا، في تحقيق الأفكار النبيلة لهذه المنظمة العظيمة التي تقدم لنا محفلا نعرب فيه عن آرائنا بشأن شواغل الإنسانية.

وإنه ليشرفني أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد الدول المتقدمة النمو أن تقدم الدعم وتبدي التعاون معنا في مجهودنا الرامي إلى الحفاظ على كرامة شعبنا وشرفه وعلى سيادة دولته. ونحن مصممون على مواجهة كل الاحتمالات للدفاع عن هذه المثل العليا.

وقـــد عجـــز التخطيط المركزي عن تحقيق النتائج المرجوة حتى بعد مرور سنوات عديدة. ونعتقد أن الواقع لا يحتمل أن يتغير ما لم تتم تعبئة الشعب، ابتداء بالقاعدة الشعبية وانتهاء بمستوى تقرير السياسة العامة. ومن الضروري، لتحقيق ذلك، إحداث تغييرات مؤسسية وقانونية. إذ ينبغـــي تحقيق لا مركزية النظم الإدارية والمالية والسياسية كافة. ويتعين نقل السلطة الفعلية إلى الشعب. وقد اتخذنا خطوات معينة في هذا الاتجاه، وإن كنت أعترف أنها غير كافية.

ونحـــن ملتزمـــون بتمكيـــن المـــرأة. ولكـــن تغيير التسلسلات الهرمية المحددة لمكانة الجنسين دون تغيير الهياكل الهرمية الاجتماعية والاقتصادية أمر غير ممكن، نظرا لأن العلاقـــات بيـــن الجنسين لا تعمـــل فـــي فراغ. والحقيقة أن العلاقات بين الجنسين ترتبط بالنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتتأثر بها. ورغم ذلك خصص ٢٠ في المائة من مقاعد الهيئات المحلية للمرأة،

وذلك على سبيل الاستهلال لتمكين المرأة النيبالية سياسيا. ولذلك، يوجد الآن ٣٦ ٠٠٠ امرأة في الهياكل السياسية على صعيد القاعدة الشعبية. وإنني أعتبر ذلك فتحا ذا شأن.

وقائمة المشاكل التي تواجهنا لا نهاية لها. فنحن نعيش اليوم في عالم يفتقر إلى المساواة، تتصاعد فيه فوارق الثروة والدخل بسرعة على الصعيد العالمي، وتتسع فيه الهوة الفاصلة بين الأغنياء والفقراء، بحيث تقسم المجتمعات البشرية باطراد إلى فئة تنعم بالوفرة والترف والقوة، من ناحية، وفئة تعاني الفقر والمشقة، من ناحية أخرى. وفي جملة أسباب، يعرقل انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية الذي يرجع إلى النقص في رأس المال والتكنولوجيا تحقيق التقدم والرفاهية في البلدان النامية. وكذلك أدى هبوط أسعار السلع الأولية وانعدام إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية وانخفاض مستوى تدفقات الموارد والأحوال غير المواتية في البيئة الاقتصادية الدولية إلى تفاقم الصعوبات التي تواجه البلدان النامية. ولقد دخل الاقتصاد العالمي مرحلة ازدياد المنافسة بفعل الموجة العالمية التي تحرر التجارة والخدمات في أعقاب توقيع اتفاقات منظمة التجارة العالمية. إلا أن قدرة البلدان النامية على الاتجار يلزمها تعزيز كاف لضمان تساوي الفرص أمام الجميع.

وتؤثر الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة التي تواجه العديد من البلدان حتى على الاقتصادات المتقدمة في العالم، ناهيك عن الاقتصادات الهشة والأكثر ضعفا. ويستدعي ذلك إجراء إصلاحات في النظام المالي العالمي تمس الحاجة إليها.

ويمثل العالم النامي ٨٥ في المائة من البشرية، وأكثر من ثلث سكان ذلك العالم النامي يعيشون في أقل البلدان نموا. وثلث بلدان هذه الفئة الأقل مناعة عبارة عن بلدان غير ساحلية، وهذا العيب الهيكلي يمثل العقبة الكأداء في وجه المنافسة النزيهة والتنمية. ولهذه البلدان جميعا مصلحة حيوية في إقرار السلام وتحقيق التنمية. وإذا كنا بصدد تشكيل توزيع عالمي جديد، فينبغي الاستماع إلى رأي كل فئة من الدول. وينبغي معاملتها معاملة منصفة وعلى قدم المساواة مع غيرها.

والتنمية المستدامة ليست مجرد ظاهرة اقتصادية أو إيكولوجية؛ فهذه التنمية تنطوي أيضا على الحكم القائم على المشاركة، وتمكين المرأة وتعزيز المساواة والعدالة. وفي بلد نام مثل نيبال، يتسم دور المرأة في العملية الإنمائية واشتراكها فيها بأهمية عظيمة نظرا لتعدد مسؤوليات المرأة. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة بدور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز اشتراك المرأة في التنمية الوطنية وفي تهيئة الوعي بالمسائل المتصلة بالمرأة.

وفي مسيرتنا نحو مجتمع ديمقراطي عادل، نواجه تحديات عديدة مثل شيوع الفقر، وانتشار الأمية على نطاق واسع، وتدهور البيئة، والانفجار السكاني، وقبل ذلك هناك انعدام المساواة بين الجنسين. ونحن نعتقد أن الكثير من المشكلات المتصلة بالتنمية الاقتصادية يمكن معالجته بصورة أفعل من خلال التعاون الإقليمي ودون الإقليمي فيما بين الدول. وهناك فرص هائلة للتعاون دون الإقليمي في الجزء الذي نحتله من العالم بين بلدان حوض غانغا - براهمابترا - مغنا. وتشمل هذه الفرص، فيما تشمل، تنمية الموارد المائية، والسيطرة على الفيضانات، والإمداد بالطاقة، وإدارة الأحراج، وحماية البيئة. وعلى سبيل المثال، فإن الجهود الإنمائية في مجال الموارد المائية سوف تساعد على ري الحقول الخصيبة في سهول الهند، وعلى تحسين أحوال المجاري المائية البالغة الأهمية لقطاع النقل في بنغلاديش، وعلى توليد الطاقة الكهربائية في نيبال لتلبية احتياجات الطاقة في المنطقة برمتها. ومثل هذه الاستراتيجية الإنمائية قد تمثل مفتاح الرفاهية مستقبلا في المنطقة.

ولا يزال نحو ربع سكان العالم يعيشون في فقر مدقع. ويرجع ذلك إلى حد بعيد إلى أن نهجنا الإنمائي الذي تؤدي فيه الدولة دورا طاغيا، قد ولد عدم الكفاية والفساد، ولأن اعتمادنا على قوى السوق غير الخاضعة للتنظيم قد أدى إلى زيادة اللامساواة في شتى أنحاء العالم. ونعتقد أن هناك حاجة إلى بديل ثالث يكون محوره الإنسان، لا الدولة أو قوى السوق؛ الإنسان بإيمانه وقيمه وعواطفه؛ الإنسان بأحلامه وأمانيه كمواطن، وكفرد في الأسرة وككائن اقتصادي. وهذا النهج يراعي جميع أبعاد الكائن البشري والمجتمع. ولا يكفي تغيير الصلات الاقتصادية أو الهيكل الاقتصادي، بل يجب تغيير الفرد نفسه. ونحن نعتقد أن هذا ما ينبغي السعي إليه في القرن الحادي والعشرين.

وإنني أبلغ السيد كوفي عنان الأمين العام تحيات نيبال حكومة وشعبا، مقرونة بأطيب التمنيات. لقد أثبت الرجل في فترة قصيرة نسبيا إخلاصه لمهمة تحديث

منظمتنا وموهبته الدبلوماسية العظيمة وما يتمتع به من صفات رجل الدولة، وذلك في نزع فتيل حالات كانت تمثل خطرا حقيقيا على السلام والأمن الدوليين. ويمكنه، خلال عملية الإصلاح التي استهلها بمجموعة مقترحاته البعيدة المدى، أن يعتمد على تأييد نيبال.

والإصلاح بحكم طبيعته عملية مستمرة. ولا بد للأمم المتحدة وأجهزتها الفرعية مثل مجلس الأمن أن تتكيف مع ديناميات التغيير. إلا أن الدول الأعضاء لم تتمكن حتى الآن من التوصل إلى اتفاق عام على تحسين تكوين مجلس الأمن وأدائه بحيث يعبر عن الواقع الذي يتمثل في ازدياد عدد أعضاء المنظمة زيادة هائلة. ومرة أخرى أكد مؤتمر قمة حركة بلدان عدم الانحياز المعقود في جنوب أفريقيا مؤخرا موقف البلدان غير المنحازة الجماعي في هذا الصدد.

إلا أنه لا ينبغي لأي مخطط إصلاحي أن يقوض الصلاحيات والسلطات التي تتمتع بها الجمعية العامة، التي هي أقرب ما يكون إلى برلمان عالمي. وقد شدد جميع زعماء نيبال الذين خاطبوا الجمعية العامة على دور وسلطة هذا الجهاز الذي تتمثل فيه الديمقراطية والنيابية بأقوى معانيهما، وهو الجهاز الذي يحق فيه لكل منا أن يدلي برأي وبصوت على قدم المساواة مع أية دولة كبرة، بشأن أية مسألة أو أي شأن في نطاق ميثاق المنظمة.

والتمويل السليم المأمون هو الأساس لحسن إدارة المنظمة. ونعتقد أنه لا بد لجميع الدول الأعضاء أن تفي بما عليها من التزام بدفع الأنصبة المقررة عليها، بالكامل وفي حينها.

وما فتئ حفظ السلام، وسيظل، يمثل الأداة التي لا تستغني عنها الأمم المتحدة لأداء دورها الرئيسي المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين. ونحن كبلد مساهم بقوات، يسعدنا أن نحتفي بمرور خمسين عاما على بدء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلى مدى هذه السنوات أسهمت نيبال بأكثر من ٠٠٠ ٣٢ جندي ومراقب شرطة عسكري ومدني في مختلف بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في شتى أنحاء العالم. وفقد كثير من هؤلاء أرواحهم أو أطرافهم في خدمة قضية السلام. ووقعت نيبال اتفاقا مع الأمم المتحدة بشأن نظام القوات المتأهبة، ونحن ملتزمون بنشر ما يصل إلى ٠٠٠ ٢ جندي بما في ذلك وحدات طبية وهندسية ومراقبون عسكريون وأفراد في المقر، ومائتا مراقب شرطة يمكن أن تستدعيهم الأمم المتحدة في أي وقت، بل ويمكن استدعاؤهم للخدمة بعد مجرد إشعار قصير.

وقد عززت التجارب النووية الأخيرة في جنوب آسيا، وهو تطور مثير للانزعاج، التزامنا بالإسراع في تحقيق عملية نزع سلاح نووي في إطار زمني محدد. ونحن نرحب بالإعلانين الصادرين عن رئيسي وزراء الهند وباكستان، في هذه القاعة في الأسبوع الماضي، بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ويسعد وفدي أن يلاحظ اعتراف الأمين العام بأن مركز الأمم المتحدة للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، المعروف بمركز كاتماندو، قد وفر محفلا قيّما للاجتماعات المتعلقة ببناء الثقة وتدابير الأمن على الصعيد الإقليمي. ونيبال بوصفها البلد المضيف للمركز، تحث الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على زيادة الاستفادة من خدماته.

إن المشاكل المتعلقة بإساءة استخدام المخدرات والإرهاب تتجاوز الحدود الوطنية. وكما ذكر رئيس وزراء نيبال، السيد جيريجا براساد كويرالا، في قمة ديربان في مستهل هذا الشهر، أن هذه المشاكل تزيد من تعقيد العلاقات الإقليمية والعالمية. وتستحق التفجيرات الإرهابية التي حدثت في كينيا وتنزانيا إدانة عالمية. وكانت هذه التفجيرات وما تبعها من هجمات صاروخية بمثابة صدمة، عززت اعتقادنا بضرورة تضافر الجهود الدولية في هذه الناحية.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتطرق بإيجاز إلى رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، التي تتكون من سبع من دول المنطقة، تمثل خُمس البشرية. ويوحد بيننا جهد مشترك لتحسين نوعية الحياة لجميع شعوبنا. وقد وافق اجتماع قمة كولومبو الذي انعقد مؤخرا على وضع ميثاق اجتماعي لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لإعطاء بُعد إضافي للتعاون الإقليمي. كما أعدت البلدان السبعة الأعضاء في الرابطة أيضا صيغة نهائية لنص اتفاقية إقليمية لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء. وسيجري التوقيع على الاتفاقية في كاتماندو في اجتماع القمة المقبل للرابطة. وهذا معلم آخر من معالم التعاون الإقليمي في جنوب آسيا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد ساموا، سعادة السيد تويلوما نيروني سلاد.

السيد سلاد (ساموا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أتقدم بأحر التهانئ إلى السيد أوبيرتي على انتخابه الذي يستحقه بجدارة، وأن أعرب له باسم حكومتي عن ثقتنا التامة في رئاسته ودعمنا الكامل لها.

ونود أيضا أن نشيد بالسيد هينادي أودوفينكو، ممثل أوكرانيا، لالتزامه وقيادته الدؤوبة خلال الدورة الثانية والخمسين.

وفي هذه المرحلة من بياني، يشرفني أن أتكلم بصفتي رئيسا لتحالف الدول الجزرية الصغيرة، وأن أتحدث باسم ٣٢ دولة عضوا في تحالف الدول الجزرية الصغيرة كما هي أعضاء في الأمم المتحدة.

وأغتنم الفرصة في مستهل حديثي لأعلن عن مشاعر قلقنا وأعمق أحاسيسنا تجاه الشعوب والتجمعات السكانية في البحر الكاريبي والمناطق المجاورة له وفي الأجزاء الجنوبية من الولايات المتحدة، الذين فقدوا عائلاتهم وممتلكاتهم أو أصبحوا مشردين بسبب الإعصار جورج. ونضم صوتنا إلى المنادين بتقديم أكثر المساعدات سخاء لهم. والعديد من البلدان التي عانت من الدمار والأضرار البالغة - مثل أنتيغوا وبربودا، وكوبا، وسان كيتس ونيفس، وجزر فيرجن - هي أعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وهي بوجه خاص في أذهاننا في هذه اللحظة.

وهذه الأحداث المتعلقة بالمناخ، تحدث بقوة وانتظام مثيرين للقلق بالنسبة لدولنا الجزرية الصغيرة. ويرى خبراؤنا أن هذه الأعاصير القوية، مثل جورج، ربما تكون مرتبطة بـ "الحادثة الباردة" المسماة بالنينيا، وهي الظاهرة المناخية المعاكسة لظاهرة النينيو، وأن النينيا ربما تكون هي التي تهيئ الظروف المؤاتية لتواتر الأعاصير الكاريبية مثل جورج، وزيادة خطرها. وهذه هي نفس الأحداث التي وصفها رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة في خطابه أمام هذه الجمعية في الأسبوع الماضي، عندما تكلم عن الآثار المدمرة للنينيو، والتي وصفتها نائبة رئيس وزراء فيجي في وقت سابق اليوم. وهي أحداث وكوارث تُظهر وتؤكد هشاشة مجتمعاتنا الجزرية وتعرضها المفرط للخطر.

وقد رحب تحالف الدول الجزرية الصغيرة بالعمل الذي أذنت به هذه الجمعية في السنة الماضية من أجل الفهم المبكر لظاهرة النينيو وآثارها، ونحن نؤيد تأييدا تاما استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لهيئات المنظومة والتي يجري وضعها الآن. ونرحب على وجه الخصوص بالمقترحات التي ابتدرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتخفيف من آثار حالات الطوارئ البيئية، وذلك عن طريق الإنذار المبكر والاستعداد، وخاصة في حالة النينيو/التذبذب الجنوبي. ونلاحظ في هذا الصدد أهمية الدعم العملي لهذه المبادرات، وخاصة التبرع المالي السخي الذي قدمته مؤسسة تيد تيرنر.

وكان المجتمع الدولي قد اعترف، في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي انعقد في بربادوس في عام ١٩٩٤، بالخصائص المميزة لهذه البلدان وباحتياجاتها، واعتمد برنامج عمل محددا للوفاء بهذه الاحتياجات. كما عززت خطة الأمم المتحدة للتنمية، التي اعتمدت في السنة الماضية، الاعتراف بتلك الظروف الخاصة وشددت على ضرورة تقديم الدعم الدولي لمساعدة المجتمعات الجزرية في جهودها الانمائية.

وتمثّل الشهور المقبلة مرحلة حاسمة بالنسبة لبلداننا، إذ نعد للاستعراض الأول لفترة خمس سنوات من برنامج عمل بربادوس، الذي سيُجرى في السنة المقبلة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية التي تستمر لمدة يومين. وسيُجرى الاستعراض على ضوء من تقييم جدول أعمال القرن ٢١ وهو التقييم الذي توصل إليه الزعماء السياسيون للعالم بأن الاتجاهات العامة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة اليوم هي في حالة أسوأ مما كانت عليه في عام ١٩٩٢.

وقد أكدت استنتاجات لجنة التنمية المستدامة، في دورتها السادسة التي انعقدت في وقت سابق من هذه السنة، والتي استعرضت فصولا عديدة من برنامج عمل بربادوس، استمرار ضعف البلدان الجزرية الصغيرة النامية، وخاصة فيما يتعلق بتغير المناخ، والحاجة الماسة إلى بناء قدراتها في مجالات مثل إدارة النفايات؛ والموارد الإحيائية في المياه العذبة؛ والعلم والتكنولوجيا. ومن الأساسي إيلاء الأولوية لتنمية الموارد البشرية ونقل التكنولوجيات الملائمة والسليمة بيئيا. وقد ظل يعوق مؤسساتنا الوطنية وقدراتنا الإدارية الافتقار الحاد إلى المهارات المالية والفنية، وهناك حاجة إلى

تعزيز استخدام مؤسسات وآليات التنسيق الإقليمية وتكميلها.

ونحن نتطلع إلى إشراك المجتمع الدولي في حوار تفصيلي بشأن هذه الجوانب في مؤتمر المانحين الذي سينعقد في شباط/فبراير المقبل، وفي العمليات التحضيرية للاستعراض في السنة المقبلة. وإذ نفعل ذلك، لا يكن هناك أي شك في تصميمنا في هذا الشأن، لأن المسؤولية الأساسية عن نجاح برنامج عمل بربادوس تقع أولا وأخيرا على عاتق الدول الجزرية النامية الصغيرة. ولن ننصرف عن الهدف النهائي المتمثل في الاعتماد على الذات، ولكن ينبغي أن نطمئن إلى الدعم الحيوي من جانب المجتمع الدولي.

وستظل البلدان الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة تولي أولوية قصوى لإعداد دليل لقياس مؤشرات الضعف لديها، وستتابع باهتمام وثيق العمل المتعلق بتجميع المعلومات وتحليلها، وهو ما نعتقد أنه ينبغي الاستمرار فيه بشأن إعداد الدليل. وفي إطار برنامج عمل بربادوس أيضا، تعزز الاعتراف بأن الدول الجزرية النامية الصغيرة تمثّل حالة خاصة، بعمل فريق الخبراء المخصص المعني بإعداد رقم قياسي للضعف، والذي قدم تقريره للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في وقت سابق من هذه السنة. وبوجه خاص، يحيط تحالف الدول الجزرية الصغيرة علما باستنتاج الخبراء أن الدول الجزرية الصغيرة، كمجموعة، أكثر هشاشة من مجموعات البلدان النامية الأخرى.

وإذ ننظر إلى عام ١٩٩٩ وعمل لجنة التنمية المستدامة، فإننا نرحب بانتخاب وزير البيئة في نيوزيلندا، الأونرابل سايمون أبتون، رئيسا للجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة ونتطلع إلى سنة ناجحة من المشاورات تحت قيادته.

إن جدول أعمال الدورة السابعة للجنة حافل وهو بالغ الأهمية: المحيطات، وهي تراثنا؛ والسياحة القابلة للاستدامة، وهي بالغة الأهمية لمستقبلنا؛ وأنماط الاستهلاك والإنتاج، لأننا نعرف جميعا جيدا جدا ضرورة التغيير إذا ما كان لأبنائنا أن تتوفر لديهم خيارات كافية وصحيحة لمستقبلهم. ونحن نأمل أن تستفيد جميع الدول استفادة كاملة من الحوار البنّاء المستمر الذي أجريناه في الماضي والذي نتوقعه خلال الدورة السابعة للجنة والاستعدادات اللازمة لاستعراض برنامج عمل بربادوس. وستوفر الدورة الاستثنائية في العام القادم فرصة ممتازة للاتفاق على الخطوات التالية لتنفيذ برنامج العمل، ولاستكشاف المصاعب العديدة الباقية بطريقة مركزة.

وليس من قبيل الصدفة أن الفصل الأول من برنامج عمل بربادوس يتناول تغير المناخ وأنه يستهل ببيان واضح بأن الدول الجزرية النامية الصغيرة ضعيفة بشكل خاص أمام تغير المناخ، واختلاف المناخ وارتفاع مستوى البحر بسبب العواصف. والواقع أن تقييم اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ هو أن الدول الجزرية الصغيرة هي أقل الدول قدرة على المواءمة مع تأثيرات التغير المناخي.

إننا لا نزال في مقدمة المهتمين بهذه المسألة، وهي مشكلة ليست من صنعنا، وهي تتطلب عملا دوليا عاجلا متضافرا. وبمرور كل موسم، تتعرض الدول الجزرية الصغيرة لتأثيرات أخطر من سابقتها، ويجب اتخاذ خطوات عملية الآن لمساعدتها، وبخاصة مع خيارات التكيف المتاحة. إن تأثيرات التغير المناخي تعرض للخطر الموائل ومخزونات المياه العذبة، وهي أسس حياة جزرنا ومجتمعاتنا، ومن هنا تبدو ضرورة قيام تحالف الدول الجزرية الصغيرة بالتعبير مرة أخرى عن شواغلنا الكبيرة.

وبينما يعاني العالم من أحر أعوام التاريخ المسجل، فمن الأساسي أن يذكّر المجتمع الدولي في مجموعه بشكل رسمي وبغير لبس بأنه لا الجهود التي بذلت حتى الآن في تنفيذ الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ ولا أهداف خفض الانبعاثات بمتوسط ٥,٢ في المائة، التي أقرت في كيوتو في العام الماضي، تمثل جهدا كافيا لتثبيت تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي عند مستويات آمنة. ونحن نعلم من تقارير اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن من الضروري القيام بأكثر من هذا، والقيام به فورا، بتخفيض الانبعاثات بنسبة ٦٠ في المائة أو أكثر.

هناك دلائل علمية آخذة في الظهور، تؤيدها تجربة كل جزء من أجزاء العالم تقريبا، على أن تغير المناخ واقع فعلا، وله تأثيرات مدمرة: من حرائق الغابات في جنوب شرق آسيا إلى الفيضانات البالغة الشدة التي لم يسبق لها مثيل في الصين وبنغلاديش، إلى الحرارة اللاذعة للصيف

الأمريكي. وهذه الأحداث، المعززة علميا، ينبغي أن تدفع بتطوير الاتفاقية وبروتوكول كيوتو.

إن البلدان المتقدمة النمو الأطراف في الاتفاقية لها دور تاريخي معترف به ولا تزال مسؤولة مسؤولية أولية عن تراكم غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، ويجب أن تكون أول من يقبل المسؤولية عن معالجة الحالة. فلديها المهارات والقدرة على القيام بذلك بشكل فعّال الآن.

ليس كافيا بذاته أن يشار إلى الآليات الجديدة التي أنشأها بروتوكول كيوتو، لأن هناك شكوكا عديدة تتعلق بالآليات الجديدة. إنها مكملة للإجراءات الوطنية، وتحتاج إلى قواعد للحكم والامتثال. كما أنه لا يكفي القول بأن الإجراءات التي تقوم بها البلدان المتقدمة النمو مشروطة بالتزامات البلدان النامية. وفي تقدير بلدان تحالف الدول الجزرية الصغيرة، يجب أن يتاح لتلك الالتزامات أن تتطور بمرور الوقت وفقا لمبدأ مشترك ولكن متمايز، وكذلك الحال بالنسبة لمبادئ الاتفاقية الرئيسية الأخرى.

لا يمكن أن يكون هناك شك بالنسبة للأهمية الكبرى التي تتسم بها الخطوات الأولى التي اتخذت في كيوتو، وكم التحسينات التي حققتها أحكام البروتوكول. وبصرف النظر عن الشكوك التي أشرت إليها، نرى أن جميع الأطراف يقع عليها التزام واضح ببذل كل الجهود الحقيقية لتحقيق النفاذ المبكر لبروتوكول كيوتو وتنفيذ أحكامه. إن حجم المشكلة وأهميتها يتطلبان ذلك منا جميعا. وبلدان تحالف البلدان الجزرية الصغيرة تنوي تكريس نفسها بكل طريقة إيجابية وبنّاءة للمساعدة على إزالة تلك الشكوك. وبهذه الطريقة، قدمنا مقترحاتنا وآراءنا فيما يخص عدة بنود مدرجة على جدول الأعمال وفيما يتصل بالاستعدادات للمؤتمر الرابع للأطراف في بوينس أيريس.

لا بد لنا من الاعتراف بأن العلم فيما يتعلق بالتغير المناخي ناقص وغير تام. لكن كوننا لا نعرف كل شيء ليس سببا لتجاهل الواضح القائم. وفي هذا الصدد، نشعر بقلق نتيجة تصرفات بعض المصالح الصناعية التي تبدو مع هـــذا مصرة مرة أخرى على تقويض نتائج البحوث العلمية الموثوق بها والمعترف بها عالميا القائمة، سواء نتائج بحوث اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أو الجهات الأخرى بشأن هذه المسألة، وبالتالي على العمل بطريقة سلبية للتأثير على الرأي العام. إن التغير المناخي من الخطورة والأهمية للبشرية كلها بحيث لا يمكن أن يكون موضوعا لذلك التلاعب.

أود أن أنتقل بإيجاز إلى تناول بعض المسائل الإضافية ذات الأهمية الخاصة لبلدي - ساموا. أولا، إننا ممتنون امتنانا عميقا للسيد كوفي عنان، الأمين العام، لقيادته ولعملية الإصلاح التي بدأها. وساموا تؤيد الجهود المبذولة لدعم وإحياء منظمتنا لتهيئتها للتصدي لتحديات العصر الجديد. ومع ذلك، لا بد لنا من القول إنه مما لا يتفق وأي إحساس حقيقي بالالتزام أن نتوقع من الأمين العام الأداء، بينما نحرمه هو والمنظمة من وسائل القيام بذلك. ونحن - شأننا شأن حكومات عديدة أخرى - يجب أن نكرر النداء لدفع جميع المتأخرات وسداد جميع الأنصبة بالكامل في وقتها بدون أية شروط.

إننا نشعر بقلق خاص بشأن الفشل حتى الآن في التوصل إلى تدابير لإصلاح مجلس الأمن، وتدابير تتناول تشكيله الحالي. إن عضوية المجلس يجب أن توسع في كلتا الفئتين لتعكس حقائق العصر الحاضر وتعزز فعالية ومشروعية المجلس. ونعتقد أنه يجب إيلاء اعتبار خاص لوضع اليابان وألمانيا.

إننا نؤمن إيمانا عميقا بسلطة القانون الدولي الدائمة دعما لمبـــادئ الميثاق. وقد كانت الأمم المتحدة قوة ضرورية متمـــاسكة في وضع القانون الدولي وقواعد التعاون الدولي، التي تنظم الآن طائفة ضخمة من الأنشطة الإنسانية. وهناك حقيقة هامة مُغفلة في كثير من الأحيان هي المعدل المرتفع نسبيا لانضمام دول أطراف إلى الصكوك الدولية، وقبول طائفة واسعة من الالتزامات، سواء فيما يتعلق بالبيئة، أو التنمية الاجتماعية، أو عدم انتشار الأسلحة النووية أو في مجالات عديدة أخرى. وآخر مثال يتعلق باتفاقية أوتاوا للألغام الأرضية المضادة للأفراد، التي هي إنجاز عالمي غير مسبوق، والتي صدق بلدي عليها ومن المقرر أن تدخل حيز النفاذ بفضل العمل الذي قام به المجتمع الدولي. ومن المهم أن تشارك جميع البلدان، كبيرها وصغيرها، في وضع هذه القواعد للسلوك والتصرف الدوليين. وبالنسبة للـــدول الصغيرة، تشكل هذه القواعد، في نهاية الأمـــر أكثـــر تـــدابير الحماية فعالية.

وقد كان لساموا دور في مفاوضات روما لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وهي من الموقعين على نظامها الأساسي. ونحن نعتقد أن المحكمة ستسهم بشكل كبير

في النظام القانوني الدولي وفي الأمن الدولي، لأنها توفر، للمرة الأولى، معالجات فعالة لجرائم خطيرة تثير قلقا دوليا: إبادة الأجناس، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجريمة العدوان. والتحدي الآن هو دخول النظام الأساسي حيز النفاذ وتنفيذ أحكامه. إن علينا جميعا واجب تحقيق ذلك في أقرب وقت. وكما قال الأمين العام، إنها فرصة لاتخاذ خطوة ضخمة باسم حقوق الإنسان وحكم القانون. وأود أن أذكر هنا ترحيبنا بالنتائج والقرار الهامين اللذين توصلت إليهما المحكمة الدولية لرواندا مؤخرا فيما يخص جرائم إبادة الأجناس والجرائم ضد الإنسانية.

إن منطقة المحيط الهادئ التي ننتمي إليها منطقة سلام. ونحن نعتز بسلامنا. لكن أمننا وبيئتنا يتعرضان لتهديد التفجيرات والتجارب لأسلحة نووية عديدة جدا. وسنواصل مسعانا نحو حظر تام عن طريق تطوير وتنفيذ معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في المحيط الهادئ، وهي ثاني أقدم ترتيب إقليمي دولي، وندعو إلى اشتراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في المعاهدة وبروتوكولاتها وتأييدها لها. وبنفس الطريقة، سنعزز تعزيزا قويا جميع الجهود الدولية الرامية إلى القضاء التام على هذه الأسلحة، وبخاصة قرارات هذه الهيئة حول فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الالتزام بحسن نية بإجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه.

إن ساموا تدين جميع تجارب الأسلحة النووية، كما أدنا التجارب تحت الأرض في منطقة جنوب آسيا من قبل في هذا العام. غير أننا سمعنا في هذه القاعة بيانات مشجعة أدلت بها الهند وباكستان، ونحن نشارك الآخرين في الحث على أن تلتزما بوقف اختياري دائم بأن تصبحا طرفين في معاهد الحظر الشامل للتجارب، وبأن تنضما إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بانضمام البرازيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إننا نرحب بحرارة بهذه التطورات الإيجابية.

لا تزال الأمم المتحدة طرفا هاما في التنمية الحديثة والتقدم في بلدي، ومن ثم فإننا بثقة كاملة نجدد التزامنا بالميثاق، ونفعل ذلك كبلد صغير يثق ثقة تامة في مبادئ الميثاق ويحرص على رفاه المنظمة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نزار عبيد مدني، مساعد وزير خارجية المملكة العربية السعودية.

السيد مدني (المملكة العربية السعودية): يسعدني أن أتقدم لمعاليكم بخالص التهنئة على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. إن هذا الانتخاب بقدر ما هو تقدير لكم شخصيا فإنه تقدير للدور الإيجابي الذي يضطلع به بلدكم أوروغواي على الساحة الدولية، وإنني على ثقة بأن رئاستكم لهذه الدورة ستكون عاملا فعالا في تحقيق الأهداف التي يتطلع اليها المجتمع الدولي في الظروف الدولية الراهنة.

وأغتنم هذه الفرصة لأعبر عن الشكر والتقدير لسلفكم السيد هينادي أودوفينكو رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، الذي أدار أعمالها بمقدرة وحكمة وموضوعية يستحق عليها الثناء والتقدير.

ومن دواعي سروري أيضا أن أتوجه بالشكر والتقدير لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان الذي يدير بحنكته المعروفة وتجربته المتميزة أعمال هذه المنظمة الدولية باقتدار وكفاءة والذي يبذل جهودا متواصلة ومساع دؤوبة لإحلال السلام وتثبيت الأمن في ربوع عالمنا المعاصر الذي ما زال يواجه صنوفا عديدة من الصراعات وأشكالا متنوعة من الأزمات وألوانا شتى من التحديات.

في مثل هذا العام ومنذ مائة عام خلت بدأ جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود يرحمه الله أولى مراحل إعادة بناء وتوحيد المملكة العربية السعودية على قواعد العقيدة الإسلامية السمحة. ومع مسيرة التوحيد كان يرحمه الله يرسي قواعد الدولة الحديثة التي تجمع في عروة وثقى لا انفصام لها بين التمسك بالإسلام عقيدة ومنهاجا وشرعة حياة والأخذ في نفس الوقت بأرقى سبل التطوير والتحديث. ومنذ ذلك الحين والمملكة العربية السعودية، باعتبارها تدين بالدين الإسلامي الحنيف، تضطلع بدور دولي متميز لأن سياستها الخارجية تسير على أساس أن المبادئ الأساسية التي ارتكزت عليها منظمة الأمم المتحدة والأهداف النبيلة التي من أجلها وضع ميثاقها .. فيها تأكيد لما تقرره الشريعة الإسلامية من تنظيم للعلاقات بين الدول. فرسالة الإسلام الخالدة توحد ولا تفرق، تعدل ولا تظلم، تساوي ولا تميز، تحث

على العمل والتعاون مع الجميع لنشر هذه المبادئ السامية وتحقيق الأمن والسلام والرخاء للإنسانية بأسرها.

على هذا النهج سارت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها، تؤمن بالحوار البناء والتعايش السلمي بين الأمم والشعوب، تعمل على التعاون واحترام مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية، تنبذ العنف والإرهاب بجميع أشكاله وصوره، لا تتدخل في شؤون أحد ولا تقبل أن يتدخل أحد في شؤونها.

ومن هذا المنطلق فإن حكومة مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز حريصة كل الحرص على أداء دورها في الساحة الدولية بما يساعد على تهيئة أفضل الظروف التي تقود إلى ما يصبو اليه المجتمع الدولي من أمن وسلام واستقرار ورخاء. ومن ثم فإذا كانت المملكة العربية السعودية تعتز بأنها كانت من الدول الموقعة على ميثاق سان فرنسيسكو الذي أنشئت بموجبه منظمة الأمم المتحدة، فإنها تعتز أيضا بالتزامها الدائم بالمبادئ والأسس التي تضمنها الميثاق وبسعيها الدؤوب نحو وضع تلك المبادئ والأسس موضع التطبيق العملي.

كما أن المملكة العربية السعودية، إذ تؤكد حرصها على العمل على دعم منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة باعتبارها تشكل إطارا صالحا للتعاون بين الأمم المتحدة والشعوب، ومنبرا هاما للتخاطب والتفاهم، ووسيلة فعالة لفض المنازعات وعلاج الأزمات، فإنها تؤكد حقيقة أساسية مفادها أن مقدرة هذه المنظمة على القيام بجميع هذه الأدوار وكل تلك الأعباء تظل مرتبطة بمدى توفر الإرادة السياسية لوضع مبادئها وما تضمنه ميثاقها موضع التنفيذ الفعلي والعملي.

وبهذه المناسبة فإن حكومة بلادي تعي وتدرك تمام الإدراك أهمية تحديث وتطوير الأجهزة التابعة لمنظمتنا هذه، بالشكل الذي يمكنها من القيام بدورها المطلوب، وبالمستوى الذي يجعلها تواكب التطورات والمستجدات التي تجتاح العلاقات الدولية المعاصر. ومن بين هذه الأجهزة يظل مجلس الأمن، باعتباره الجهة المعنية مباشرة بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، محورا ومرتكزا للفكر الإصلاحي الذي جرى التعبير عنه بصيغ وأنماط متعددة. وفي هذا الصدد فإن وجهة نظر بلادي كانت وما زالت تستند على قناعة راسخة بأن أي تطوير لهيكلية مجلس الأمن يجب أن تكون غايته تعزيز قدرات هذا المجلس ليقوم بدوره على نحو فعال وفق ما نص عليه الميثاق، ويجب أن يكون هدفه تفعيل دور المجلس في تنفيذ القرارات، وفي معالجة الأزمات الدولية، وفي الالتقاء مع إرادة الجمعية العامة بالشكل الذي يحقق الانسجام المطلوب والموضوعية المنشودة.

ونحن نسعى للمزيد من التعاون لا بد أن ننظر إلى عبر التاريخ، وأن نحدد العقبات التي وقفت في طريق الأمم المتحدة والتي أعاقت تحقيق المزيد من التعاون الذي أصبح من لوازم السلام ومن مقتضيات الاستقرار والنمو. ولا بد لنا في هذا الصدد من أن نُحمل الدول التي تنطلق ممارساتها في العلاقات الدولية من مبادئ تخالف الميثاق مسؤولية أساسية في خلق هذه العقبات وأن ننظر في الوسائل التي تضمنها الميثاق لمواجهة هذه الممارسات.

إن الإصرار على خرق مبادئ الميثاق ورفض قرارات الأمم المتحدة، الجمعية العامة ومجلس الأمن، وعدم الامتثال بها أو الانصياع لها هي إشارات تَحصَد للميثاق لا بد أن نقف منها موقفا حازما يتمشى مع نصوصه وأهدافه.

إن المملكة العربية السعودية، انطلاقا من حرصها على إحلال السلام وإشاعة الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، عملت على دعم عملية السلام منذ بدايتها وشاركت كمراقب في مؤتمر مدريد، كما شاركت بفعالية في المباحثات المتعددة الأطراف، وظلت وستظل تؤيد هذه العملية وتدعمها في نشاطاتها واتصالاتها الدولية.

كذلك فإن الدول العربية، وعلى ضوء مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة في حزيران/يونيه ١٩٩٦، قد تبنت بالإجماع موقفا ثابتا يقضي بأن خيار السلام هو خيار عربي استراتيجي مما يؤكد أنه ليس هناك تراجع عربي عن هذا الموقف المحدد.

ولكن مما يدعو للأسف، ومما يثير القلق، أنه بعد أن لاحت بوادر السلام في المنطقة، وبعد أن شاعت أجواء التفاؤل بإمكانية تحقيق السلام، فإن عملية السلام التي انطلقت من مدريد على أساس الشرعية الدولية، وقرارات الأمم المتحدة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ما لبثت أن شهدت انتكاسات متوالية على يد الحكومة الإسرائيلية الراهنة، التي دأبت على انتهاج سياسات تقوم على التنصل من مبادئ التسوية السلمية التي أقرها مؤتمر مدريد، وعلى التراجع عن الاتفاقات المبرمة مع السلطة

الوطنية الفلسطينية، ورفض استئناف المفاوضات مع سوريا من حيث انتهت.

وإمعانا في تخريب العملية السلمية، فإن الحكومة الإسرائيلية استمرت في إقامة المستعمرات على الأراضي الفلسطينية، بغية تغيير معالم الأرض، وإقرار واقع جديد، وفي تبني سياسة تهويد القدس بزرع مستعمرات اسرائيلية فيه وحوله، وضم المناطق ذات الكثافة اليهودية إليه، وتفريغه من سكانه العرب، كما قامت بإصدار قرار بتوسيع منطقة القدس لتشمل المستعمرات المجاورة، استباقا لمفاوضات الوضع النهائي للقدس.

لقد أدت هذه الممارسات الإسرائيلية إلى إجهاض جهود المجتمع الدولي، الرامية إلى التوصل إلى سلام عادل وشامل على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وأوصلت العملية السلمية إلى طريق مسدود. إن ما نشاهده من تصرفات من جانب الحكومة الإسرائيلية الراهنة لا يجعلنا نتفاءل بإمكانية تحقيق السلام الذي تنشده شعوب المنطقة، ما لم تقابل هذه التصرفات بمواقف صارمة وحازمة تجاه اسرائيل، تلزمها بالتنفيذ الكامل للاتفاقيات التي أبرمتها مع الفلسطينيين، وباحترام الأسس التي قامت عليها عملية السلام، وبالدخول في مفاوضات جادة مع السلطة الفلسطينية ومع سوريا ولبنان. إننا نهيب بالمجتمع الدولي، وبالولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، الاستمرار في بذل كل الجهود لإنقاذ عملية السلام والتحرك لإيقاف العبث الإسرائيلي في أكثر أجزاء عملية السلام دقة وحساسية ألا وهي قضية القدس، التي يجب أن يتم التعامل معها من منطلق كونها أهم القضايا في ملف النزاع العربي - الإسرائيلي. إن الالتزام بقواعد الشرعية الدولية والوفاء بالتعهدات هو أفضل وسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار.

وإذا كانت الحكومة الإسرائيلية الراهنة جادة في مسعاها لتحقيق السلام مع الجانب الفلسطيني، فما عليها سوى تأكيد التزامها بنصوص الاتفاقات المبرمة، والشروع في استئناف المفاوضات لاستكمال حل القضايا العالقة. وإذا كانت تلك الحكومة تهدف إلى بلوغ حالة من الأمن المتبادل مع جارتها سوريا، فإن الحكومة السورية ما فتئت تعلن عن استعدادها لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل من النقطة التي توقفت عندها تلك المفاوضات. أما حالة التوتر، ودورة العنف في جنوب لبنان، فإن نهايتها مرهونة بالانسحاب الاسرائيلي الفوري من هذا الجزء من لبنان، وبقاعه الغربي، إعمالا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨).

لقد استند موقف حكومة خادم الحرمين الشريفين تجاه العراق على ركيزتين أساسيتين:

الأولى، ضمان التزام الحكومة العراقية بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية تنفيذا كاملا وشاملا دون تجزئة أو انتقائية.

والركيزة الثانية، التأكيد على الحفاظ على استقلال وسيادة العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية، والتخفيف من معاناة الشعب العراقي.

إن شعورنا بالألم والأسف لمعاناة هذا الشعب الشقيق، نتيجة للظروف الصعبة التي يواجهها، يدفعنا إلى الإلحاح على سرعة تنفيذ الحكومة العراقية للقرارات الدولية لرفع العقوبات عنه. وفي هذا السياق فإنه يؤلمنا ما سمعناه مؤخرا من أن الحكومة العراقية قد اتخذت قرارا يقضي برفض التعاون مع اللجنة الخاصة التابعة لمجلس الأمن، مما سيتسبب في استمرار العقوبات المفروضة على العراق. وإننا إذ ندعو الحكومة العراقية إلى العودة عن هذا القرار، فإننا نؤكد أن أسرع وسيلة لرفع العقوبات هي الاستجابة الأمينة والدقيقة لمطالب الشرعية الدولية، على نحو ما تقتضيه قرارات مجلس الأمن، نصا وروحا، والكف عن سياسات التسويف والمماطلة الرامية إلى عرقلة تنفيذ هذه القرارات، خاصة تلك المتعلقة بإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين، وإعادة الممتلكات، والالتزام بآلية التعويضات، والتعاون الكامل مع جهود اللجنة الخاصة بإزالة أسلحة الدمار الشامل.

تعلق المملكة العربية السعودية وشقيقاتها الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أهمية كبيرة على تحسين العلاقات مع جمهورية إيران الإسلامية. ولقد عمّنا الشعور بالارتياح إزاء المؤشرات الإيجابية الصادرة عن الحكومة الإيرانية والتي سيكون لها تأثير إيجابي على العلاقات الخليجية الإيرانية، وعلى مناخ الأمن والاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالمضامين الإيجابية التي وردت في الكلمة التي ألقاها فخامة الرئيس محمد خاتمي، أمام الجمعية العامة في مطلع الأسبوع الماضي، سواء على صعيد العلاقات الخليجية - الإيرانية، أو فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بالتسلح. كما أننا نتطلع، في هذا الخصوص، إلى حل كافة المشكلات القائمة بين

الطرفين، وعلى رأسها موضوع الجزر الإماراتية الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، بالطرق السلمية وفقا لمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك قبول خيار إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

ويساورنا القلق، أيضا، إزاء التوتر الحاصل بين إيران وأفغانستان، وندعو هذين البلدين إلى التحلي بضبط النفس، وحل النزاع بالطرق السلمية.

إن استمرار القتال في أفغانستان طيلة هذه السنين يدعو للأسى والحزن. وقد عملت بلادي منذ اندلاع القتال، كل ما بوسعها لحقن الدماء وإعادة الأمن والسلام لأفغانستان، وهي تؤيد جهود الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، الهادفة إلى وقف الاقتتال. كما أننا نستنكر بشدة استغلال الظروف الراهنة لهذا البلد لجعله قاعدة لإيواء وتدريب الإرهابيين، مما يتسبب في زعزعة الأمن والاستقرار، وتعريض الشعب الأفغاني لمزيد من المعاناة والشقاء.

لم يكد الصرب ينهون عدوانهم في البوسنة والهرسك حتى أشعلوا نار حرب جديدة ضد إخوان لنا في كوسوفو. إن قوات الصرب تكرر اليوم في كوسوفو نفس الممارسات اللاإنسانية التي قامت بها في البوسنة والهرسك، حيث تطبق سياسة التطهير العرقي، والتهجير القسري، وألوانا من القمع والإرهاب على مرأى ومسمع من العالم. وإنه لمأساة حقا أن يستمر السكوت على هذه الممارسات طيلة هذه المدة، لذا فإننا نهيب بالمجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤولياته، بأن يسارع باتخاذ كافة السبل والإجراءات المطلوبة لإيقاف تلك الممارسات.

إن الارهاب الذي يضرب في كل مكان من العالم، بدون هوادة ولا تمييز، بات يمثل ظاهرة عالمية بالغة الخطورة، تستوجب جهدا عالميا لمكافحتها. وقد دأبت المملكة العربية السعودية على إدانة الإرهاب، وضمت جهودها إلى جانب الجهود الدولية لمواجهته بكل فعالية. وإننا نؤكد، في هذا الخصوص، على أن الإرهاب والعنف ظواهر عالمية غير مقصورة على شعب أو عرق أو ديانة، وإنه بالنظر لعالمية هذه الظاهرة وشموليتها، فإن التصدي لها ومكافحتها بفعالية وتأثير لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال عمل دولي متفق عليه في إطار الأمم المتحدة، يكفل القضاء عليها ويصون حياة الأبرياء ويحفظ للدول سيادتها واستقرارها. على أن مكافحة الإرهاب تتطلب أيضا تعاونا دوليا ضد إيواء العناصر والجماعات الإرهابية والحيلولة دون تمكينها من استغلال أراضي وقوانين الدول التي تعيش على أراضيها لممارسة أنشطتها التخريبية، مهما كانت الذرائع والحجج.

لا يزال النزاع في جامو وكشمير يشكل مصدر خطر على الأمن والسلم في جنوب آسيا، وإننا ندعو إلى إيجاد حل سلمي لهذه المشكلة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة، والسماح لشعب جامو وكشمير بأن يقرر مصيره بنفسه وبشكل مباشر.

إن حكومة خادم الحرمين الشريفين تولي جل اهتمامها وعنايتها للجهود الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل عن منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك منطقة

الخليج العربي، من خلال دعمها لجهود جامعة الدول العربية، بموجب قرار مجلس الجامعة في دورته (١٠١) والداعي إلى جعل هذا الجزء الحساس من العالم منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بمختلف أنواعها النووية، والكيميائية، والبيولوجية.

ونشعر، في هذا الخصوص، بقلق شديد إزاء رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وبقاء برامجها النووية خارج نطاق الرقابة الدولية الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا لأمن واستقرار المنطقة.

ومع رفضنا التام للمعايير المزدوجة من قبل المجتمع الدولي في استثناء إسرائيل من جهود نزع السلاح النووي، بما يشجع على سباق التسلح، فإننا نعبر أيضا عن قلقنا إزاء إجراء التجارب النووية في جنوب آسيا، التي بدأت بها الهند، وأعقبتها باكستان، لما يشكله ذلك من تهديد للأمن والسلم في المنطقة.

ومع إيماننا بضرورة زيادة فعالية معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وذلك عن طريق تفعيل نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وجعلها ذات صبغة عالمية، فإننا نرى ضرورة وضع الضوابط والمعايير التي تساعد على التقدم المنشود في جميع مجالات نزع أسلحة الدمار الشامل، انسجاما مع قرار الأمم المتحدة (١) لعام ١٩٤٦. ومن هذا المنطلق، فإننا نحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، على أن تبادر إلى اتخاذ الخطوات اللازمة نحو الانضمام إليها وإخضاع منشآتها النووية لنظام الرقابة الدولية، لما في ذلك من إسهام في تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين.

تولي المملكة العربية السعودية اهتماما بالغا بقضايا البيئة وضرورة حمايتها، حيث أفردت لهذا الموضوع مكانا بارزا في سياستها الداخلية والخارجية، على اعتبار أن الحياة الكريمة لبني البشر ترتبط ارتباطا وثيقا بما يحيط بهم من ظروف بيئية ومناخية.

ومن هذا المنطلق فقد كان للمملكة مشاركات فعالة في المؤتمرات والندوات والهيئات الدولية المتعلقة بالبيئة وحمايتها، إضافة إلى انضمامها للعديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة بهذا الموضوع.

وإن كل ما نأمله هو أن تتسم الجهود الدولية عند تناولها لمشاكل البيئة بالقدر اللازم من الموضوعية، وفي ظل دراسات جادة وواعية ترتكز على الحقائق العلمية وتأخذ بعين الاعتبار مسيرة التنمية في الدول النامية. وندعو في هذا الشأن جميع الدول إلى الالتزام ببرنامج القرن الحادي والعشرين، وأن توفي الدول الصناعية على وجه الخصوص بالتزاماتها الدولية من حيث نقل التقنية البيئية للبلدان النامية.

إذا كان بزوغ ظاهرة العولمة بكل زخم وقوة، وبشكل تتراجع معه الحواجز الجغرافية، وتزول أمامه الموانع السياسية والسيادية، قد أصبح أمرا يتوجب على جميع الدول أن تتكيف وتتعايش معه، فإننا مدعوون الآن أكثر من أي وقت مضى، لا لمجابهة هذه الظاهرة، وإنما للعمل على المشاركة في صياغتها بما يتوافق مع عقيدتنا الدينية وقيمنا الثقافية والحضارية ومصالح شعوبنا، وبما ينسجم مع التوجه نحو تنوع وتعددية النظم السياسية والاجتماعية الذي ساد بعد زوال الحرب الباردة باستقطاباتها الثنائية الحادة، وذلك بهدف بناء عالم متوازن في المصالح وتبادل المنافع، ومتكافئ في فرص العيش في أمن من الخوف والرهبة وفي أمان من الجوع والفقر، عالم تنتصر فيه مبادئ العدالة ويعم فيه الرخاء والسلام للجميع.

ومن الأهمية بمكان التأكيد في هذا الموقع على أن تحرر اقتصاديات الدول وانفتاح الأسواق العالمية ليس هو الغاية، بل إن ذلك لا يتعدى أن يكون وسيلة لنمو الاقتصاديات من خلال زيادة وتوسع الصادرات، وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق للدول النامية ما لم تتوافر مرونة عالية في متغيرات الفرص المتاحة لديها من قوى بشرية وتجهيزات أساسية وأنظمة ولوائح مالية وإدارية وإجرائية عديدة.

ومن هذا المنطلق فإن الدول النامية مطالبة الآن أكثر من أي وقت مضى بأن تضاعف جهودها التنموية الداخلية لتستطيع أن تلحق بركب مسيرة الاقتصاد الدولي. ويترتب على ذلك ضرورة تكريس التعاون الوثيق في المحافل الدولية لمعالجة قضايا التنمية والسعي لبلورة برنامج عمل محدد وشامل يستجيب لطموحات وتطلعات شعوب الدول النامية ضمن منظومة الاقتصاد الدولي الجديد.

وفي هذا السياق فإنه لا يمكن إغفال الدور الواجب أن تقوم به الدول المتقدمة، عن طريق الإيفاء بتعهداتها والتزاماتها الدولية تجاه الدول النامية والأقل نموا، سواء من خلال المساعدات المباشرة أو غير المباشرة، وإسقاط

وإعادة جدولة ديونها، إلى جانب الإيفاء بالتزاماتها الأخرى في ضمان فتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية، وعدم تبني تدابير مجحفة تعيق تدفق صادرات الدول النامية إلى أسواقها.

وفي هذا المجال لا يفوتني التنويه إلى أن المملكة العربية السعودية حرصت أشد الحرص على الإسهام بقدر طاقتها في دفع عجلة التنمية في الدول النامية، سواء على المستوى الثنائي أو الدولي. وامتدادا لذلك، وسعيا من المملكة أن تساهم في بلورة المسيرة المستقبلية للاقتصاد الدولي، فإنها تقدمت بطلب الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، ونأمل بمشيئة الله وبدعم من الدول الصديقة الانتهاء من إجراءات الانضمام في أقرب وقت ممكن.

إن القضايا التي سبقت الإشارة إليها بأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية تؤكد مدى الحاجة إلى اضطلاع منظمتنا الدولية هذه بدورها في الحفاظ على الأمن والسلام في العالم وتحقيق طموحات الشعوب في العيش في أمن واستقرار ورخاء. إن إيماننا الراسخ بأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به منظمة الأمم المتحدة في التعامل مع الأزمات والسعي لتجنب أهوال الحروب وتهيئة سبل التعاون الدولي، يجعلنا أكثر إصرارا على دعم هذه المنظمة وتكريس دورها البناء، وعلى أن يكون لها دور أكبر في معالجة الأزمات قبل وقوعها، عن طريق تطبيق ما يعرف بالدبلوماسية الوقائية، لما في ذلك من صيانة للاستقرار وحفاظا على الأمن والسلم الدوليين.

وتحدونا آمال عراض في أن المنظمة سوف تواصل مسيرتها نحو تحقيق هذه الأهداف بخطى حثيثة وبعزيمة صلبة وإرادة قوية.

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون. (صدق الله العظيم)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الشيخ العافية ولد محمد خونا وزير الخارجية والتعاون بجمهورية موريتانيا الإسلامية.

السيد خونا (موريتانيا): اسمحوا لي في مستهل حديثي أن أعرب لكم باسم وفد بلادي عن تهانئي الحارة لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والخمسين. وإنني لعلى يقين بأن ما تتمتعون به من حنكة وتجربة واسعة سيمكنكم من إدارة أعمال هذه الدورة بما يحقق نجاحها.

وأود أيضا أن أشكر سلفكم السيد هينادي أودوفينكو على حسن إدارته للدورة الأخيرة للجمعية العامة.

كما لا يفوتني أن أعبر لسعادة السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، عن تقديرنا للجهود القيمة التي يبذلها منذ توليه مهامه، من أجل ترسيخ الطابع الكوني لمنظمة الأمم المتحدة، وتعزيز مصداقيتها وقدرتها على القيام بمسؤولياتها، رغم ما يكتنف الأوضاع الدولية من تحديات ومصاعب شتى.

في السادس عشر من تموز/يوليه من السنة الماضية، قدم الأمين العام للأمم المتحدة أمام هذه الجمعية الموقرة تقريره (A/51/950) المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"، الذي شكل برنامجا متكاملا لإصلاح المنظمة استهدف تحديث أساليب عملها وزيادة فعاليتها وكفاءتها حتى تتمكن من الاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات المتزايدة للمجتمع الدولي وهو على أبواب الألفية الثالثة.

وأود أن أؤكد هنا على قناعتنا الراسخة بأن تطبيق الإجراءات والتدابير الهادفة إلى إصلاح المنظمة سيساعدها على تحقيق مقاصدها وأهدافها في إحلال السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم والشعوب كافة.

وتمشيا مع هذه الروح، تطرح منذ سنوات عدة، مسألة إصلاح مجلس الأمن الدولي وزيادة عدد أعضائه. وفي هذا الصدد، فإننا نجدد تأييدنا للمقترحات الرامية إلى توسيع قاعدة التمثيل في المجلس طبقا لقواعد الديمقراطية والشفافية والعدالة، بما يحقق التمثيل الجغرافي العادل داخل هذا الجهاز الأساسي، ويعكس الطابع العالمي لمنظمتنا طبقا لمقتضيات المادة الرابعة والعشرين من ميثاقها.

إن التهديدات التي تواجه العالم اليوم ليست جميعها سياسية أو عسكرية، بل إن بعضها ذو طابع اجتماعي واقتصادي يحتاج إلى حلول عملية عاجلة.

ومن بين أخطر تلك التحديات التي نواجهها اليوم، مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية والآثار المدمرة التي تنجم من جراء استعمالها والاتجار بها وتوزيعها.

ولا يسعني في هذا السياق إلا أن أعبر عن ارتياح وفد بلادي حيال تنامي الوعي بخطورة هذه الظاهرة، الذي برز بشكل جلي من خلال الإعلان السياسي والإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، اللذين اعتمدا بالإجماع أثناء الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، المعقودة في شهر حزيران/ يونيه الماضي.

ومما لا مراء فيه أن استتباب السلم والأمن الدوليين من جهة، وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي واستئصال الفقر من جهة ثانية، أمور مترابطة ترابطا عضويا.

وقد قدمت منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الكثير في سبيل التأكيد على هذه الحقيقة. وقد تجلى هذا المنحى في اعتماد العديد من البرامج والتوصيات، تمت المصادقة عليها إثر انعقاد مؤتمرات وندوات دولية هامة نظمت تحت مظلة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة.

غير أنه ينبغي تحويل هذا المجهود إلى واقع ملموس من خلال تعبئة جديدة قائمة على الشراكة والتضامن، بدءا بتوجيه الأموال الطائلة التي تصرف في إنتاج وتطوير واقتناع أسلحة الدمار الشامل بأشكالها المختلفة، إلى خدمة هذه الأهداف النبيلة.

وانطلاقا من ذلك، يتعين تمكين البلدان النامية من رفع وتيرة التنمية على نحو فعال من خلال قيام الدول المانحة بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وضخ الكثير من الاستثمارات الخارجية، ووقف التدهور المستمر في معدلات التبادل التجاري، وتمكين منتوجات الدول النامية من ولوج أسواق الدول المتقدمة دونما عراقيل.

كما يجب أن تستأثر مشكلة المديونية بالاهتمام اللازم، حيث تشكل عبئا ثقيلا على اقتصادات البلدان النامية.

فقد جاء في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ أن مدفوعات الدين بالنسبة لأشد البلدان فقرا تستهلك، في المتوسط، خمس مدخولها من الصادرات، مما يشكل نزيفا لمخزونها المحدود من العملة الصعبة، ويقوض بالتالي قدرتها على المشاركة في التجارة الدولية بشروط منصفة.

وفي هذا الصدد، تأمل بلادي أن تمكن المبادرات التي اتخذت بشأن المديونية الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، من إيجاد حل جذري لهذه الإشكالية التي تعيق المجهودات التنموية لهذه البلدان.

وعلى الرغم من حجم التحديات التنموية، وتعدد الأولويات، وعدم ملاءمة المحيط الاقتصادي الدولي، فقد تمكنت الجمهورية الإسلامية الموريتانية، تحت القيادة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية، السيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، من قطع أشواط كبيرة في اتجاه تحقيق تنمية شاملة، استهدفت النهوض بالمستوى المعيشي للمواطن، وإشاعة الديمقراطية ودولة القانون، في جو من الهدوء والأمن والاستقرار.

فعلى الصعيد السياسي، دخلت الديمقراطية التعددية في بلادي مرحلة النضج مع إجراء الانتخابات الرئاسية التعددية الثانية من نوعها يوم ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، بمشاركة العديد من المرشحين، في جو ساده التنافس الإيجابي، في إطار من التعددية السياسية وحرية التعبير. كما يجري التحضير بشكل مرض للانتخابات البلدية الثالثة من نوعها، والمقرر تنظيمها مع نهاية هذه السنة.

وبموازاة هذه المسيرة الديمقراطية التي جسدت تطلع شعبنا إلى ممارسة حقوقه كاملة، تخوض بلادي معركة حاسمة لاستئصال الفقر ومحاربة الأمية والتهميش، انطلاقا من قناعتنا بأن التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية لن يتحقق بشكل كامل إلا من خلال السعي المتواصل للرفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمواطن.

فقد أنشئت، في هذا الإطار، مفوضية مكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وبالدمج، عهد إليها بترقية ممارسة حقوق الإنسان، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر. وقد بلغت المخصصات الموجهة للنفقات الاجتماعية ٣٧ في المائة من النفقات العمومية، أي ما يقرب من ضعف المستوى الذي أوصى به مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

وتنتهج الجمهورية الإسلامية الموريتانية سياسة خارجية قائمة على مرتكزات ثابتة تستهدف تعزيز روابط حسن الجوار والتعايش السلمي، وتقوية التعاون على المستويين الإقليمي والدولي.

وانطلاقا من هذه المبادئ، تولي بلادي أهمية خاصة لترسيخ الاستقرار واحتواء بؤر التوتر المنتشرة في مناطق عديدة من العالم، التي من شأنها أن تهدد السلم والأمن الدوليين، وتعيق جهود التنمية للعديد من الأمم والشعوب.

وفي منطقة الشرق الأوسط، فإن بلادي، إذ تجدد دعمها التام لعملية السلام، لترى أنه لا يمكن إقامة سلام عادل ودائم في هذه المنطقة ما لم تنسحب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة بما فيها القدس، ومن الجولان السوري والأراضي اللبنانية، طبقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ويتمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس.

وفي هذا الصدد، فإن بلادي تعرب عن انشغالها العميق حيال تعثر عملية السلام، والتطورات السلبية التي شهدتها المنطقة.

كما تطالب بلادي باتخاذ التدابير الضرورية من أجل استئناف محادثات السلام على كافة المسارات. وتدعو راعيي عملية السلام إلى بذلك مزيد من الجهود حتى لا تضيع فرصة السلام في هذه المنطقة.

وفي منطقة الخليج، يحدونا الأمل في أن تتضافر الجهود الإقليمية والدولية لعودة الاستقرار والوئام إلى هذه المنطقة. وإذ تؤكد بلادي، في هذا السياق، تعلقها والتزامها بقرارات الشرعية الدولية، فإنها تجدد رفضها لكل ما من شأنه المساس باستقلال الكويت وسلامة أراضيها.

كما تؤكد موقفها الثابت في رفض أي إجراء يهدد وحدة العراق وسلامة أراضيه، مطالبة في نفس الوقت برفع الحصار المضروب منذ سبع سنوات خلت على الشعب العراقي الذي عانى الكثير من المآسي جراء ذلك، حيث أضر الحصار، في المقام الأول، بالأطفال والنساء والشيوخ.

وفي منطقة المغرب العربي، تسعى بلادي، بالتعاون مع أشقائها في اتحاد المغرب العربي، إلى تطوير التعاون والتشاور بما يستجيب لتطلعات الشعوب المغاربية.

وبخصوص الصحراء الغربية، فإن بلادي، إذ تعرب عن ارتياحها للخطوات الإيجابية التي تمت على طريق مخطط التسوية الأممي في الصحراء الغربية، لا يسعها إلا أن تجدد استعدادها لبذل كل ما بوسعها من أجل تيسير تطبيق مخطط تسوية هذا النزاع.

وفيما يتعلق بالحظر المضروب على الجماهيرية العربية الليبية، فإننا نطالب برفعه، ونأمل أن تؤدي التطورات الإيجابية الأخيرة إلى إيجاد صيغة تمكن من التوصل إلى حل عاجل لهذه القضية التي أضرت بمصالح الشعب الليبي.

ولا يزال الوضع في مناطق عدة من القارة الأفريقية يبعث على القلق، جراء اندلاع الحروب الأهلية والنزاعات وما تخلفه من معاناة إنسانية ودمار.

وفي هذا الخصوص، فإنه ينبغي أن تحظى هذه الأزمات، شأنها في ذلك شأن الأزمات الأخرى في العالم، بعناية منظمة الأمم المتحدة، حيث تعود إلى المجتمع الدولي مسؤولية احتوائها والعمل بجدية وفعالية على الحيلولة دون انتشارها.

ويود وفد بلادي في هذا الإطار، أن ينوه بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. كما نرحب بقرار مجلس الأمن ١١٧٠ (١٩٩٨)، الصادر في شهر أيار/ مايو الماضي، والذي أقر جملة من الآليات لتنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير.

كما يحدونا الأمل في أن تتمكن الجمعية العامة عند استعراضها لهذا التقرير خلال الدورة الحالية من إيجاد الصيغ الكفيلة بوضع التوصيات التي تدخل في نطاق اختصاصها موضع التنفيذ.

إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية لتعرب عن قلقها حيال طول أمد الصراع في الصومال وتأمل أن يحتكم الصوماليون إلى الحوار البناء من أجل حل يضمن الوئام والاستقرار في هذا البلد.

وبخصوص جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، فإن بلادي تأمل أن تمكن المساعي التي تقوم بها كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية من إيجاد حل يصون سيادة ووحدة هذا البلد.

وفي غينيا - بيساو، ترحب بلادي باتفاق الهدنة الذي تم توقيعه يوم ٢٦ آب/أغسطس الماضي، كما تدعم كافة المبادرات والجهود الهادفة إلى عودة الأمن والاستقرار.

كما تدعو بلادي كلا من إثيوبيا وإريتريا إلى مواصلة الالتزام بوقف إطلاق النار آملة أن تؤدي المساعي التي تقوم بها منظمة الوحدة الأفريقية إلى إيجاد حل عادل يضمن الأمن والاستقرار في هذه المنطقة.

وفيما يخص منطقة البحيرات الكبرى وما تشهده من تطورات خطيرة تؤيد بلادي كافة الجهود الرامية إلى عودة الاستقرار وإعادة إعمار ما دمرته الحروب والنزاعات.

وتؤكد بلادي دعمها للمساعي الإقليمية والدولية الجادة والرامية إلى بناء السلام في سيراليون ليبدأ عهد جديد من الاستقرار والإعمار والتنمية في هذا البلد.

ومما يدعو للأسى كذلك، أن هناك مناطق أخرى عديدة من العالم تعاني من عدم الاستقرار وتفجر الصراعات.

ففي منطقة البلقان، لا يزال الوضع يزداد خطورة في كوسوفو، مما يزيد من معاناة السكان ويهدد بقيام كوارث إنسانية جديدة، شبيهة بما حصل في جمهورية البوسنة والهرسك، مما يستدعي تدخلا دوليا حاسما للحيلولة دون المزيد من تدهور الأوضاع.

وإذا كانت الحروب والنزاعات تسبب مآسي ودمارا كبيرا، فإن المجتمع الدولي يواجه اليوم ظاهرة الإرهاب التي لا يمكن حصرها لا في الزمان ولا المكان، وتهدد هي الأخرى أمن واستقرار الدول والشعوب كافة. وفي هذا الصدد، تؤكد بلادي، إدانتها لهذه الظاهرة الخطيرة مهما كان شكلها ومصدرها، وتدعو إلى تعزيز التعاون والتشاور على المستوى الدولي لمواجهتها بحزم وصرامة.

إن الطفرة الهائلة التي يشهدها العالم اليوم من حيث زيادة الثروة وتحسين وسائل وطرق الإنتاج إلى جانب تطور المواصلات وثورة المعلوماتية، بقدر ما توفر من مزايا وأسباب التقدم والرفاهية، فإن من شأنها كذلك أن تعمق التفاوت في مستويات التقدم والتنمية بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية إذا لم يسُد التعاون والتضامن والشراكة وتستفد كافة الأمم والشعوب من مزايا العولمة وتتمكن المجموعة الدولية من إعطاء دفع جديد لعلاقات دولية قائمة على السلم والديمقراطية والعدالة والتنمية المستدامة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كولاولي إدجي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في بنن.

السيد إدجي (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم وفد جمهورية بنن، أود أن أعرب للسيد ديدبير أوبيرتي عن أحر تهاني بمناسبة انتخابه العظيم بالإجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. إن خصاله الإنسانية وخبرته الهائلة في الشؤون الدولية، فضلا عن تفانيه في سبيل القضايا الهامة لمنظمتنا، تبشر كلها بنجاح المداولات الهامة التي تجري أثناء هذه الدورة. ويود وفد بلدي أن يؤكد له تعاونه الكامل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر للسيد هينادي أودوفينكو، ممثل أوكرانيا، الذي رأس بمهارة وتفان أعمال الدورة الماضية للجمعية العامة. وأود أن أشيد في نفس الوقت بالسيد كوفي عنان، أميننا العام، الذي زاد، بتفانيه وبمهاراته الدبلوماسية العظيمة، من نبل منظمتنا، ومنح عالمنا أسبابا جديدة للأمل. وأود أن أرحب هنا بجهود هذا الأفريقي العظيم لصالح المجتمع الدولي.

وبلدي، جمهورية بنن، يمكن أن تعتبر مجرد نقطة على خريطة العالم، وربما مجرد نقطة أيضا على خريطة أفريقيا. والواقع أن جمهورية بنن لا تصنع أية قنابل ذرية، كما أنها لا تنوي صنعها ولا حيازتها. ولكنني أتكلم بدون أي تردد أمام ممثلي المجتمع الدولي وكل الدول الكبرى المجتمعة هنا، لكي أعرب عن شواغلنا العميقة إزاء حالة العالم اليوم، ولكي نعرب عن آمالنا.

وبنن قد لا تكون إلا نقطة صغيرة على خريطة العالم، ولكنها تود أن تكون نقطة التقاء - ليس فقط في أفريقيا، بل للمجتمع الدولي بأسره أيضا. نود أن نلتزم ببناء السلام بدلا من صنع القنابل، وبتوثيق التعاون الدولي، وبتعزيزه في الداخل أولا.

وتلتزم حكومة بنن ببناء السلام، بالمداومة على بث التسامح وروح المشاركة. وليس هناك تفسير آخر لدعم الديمقراطية في بنن بصورة مستمرة على الدوام. لقد تجاوز شعب بنن الأقوال والعادات التي تأتيه من الخارج

غالبا، واختار بجسارة نظاما متعدد الأحزاب بعد سنوات من تقييد الحريات، وبمعنى آخر، فقد اختار سياسة السلام والتسامح. واليوم يتنافس أكثر من مائة حزب سياسي، وهي أحزاب تتوحد وتتصادم، ولكنها تفعل ذلك في جو مفعم بالسلام وفي ظل الاحترام للدستور والقانون.

ويعتقد وفد بلدي أنه ليس هناك مهمة أكثر إلحاحا اليوم من الاستعاضة عن ثقافة العنف والحرب التي طبعت الإنسانية بطابعها منذ فجر التاريخ وطغت وأثرت بصورة خطيرة على أفريقيا وغيرها من مناطق العالم. لا بد من الاستعاضة عن هذه الثقافة بثقافة السلام. ونحن نعتقد أن الواجب الأول لمنظمتنا لا يزال يتمثل في تعزيز السلام وما يتصل به من قيم وتعزيز السلوك الذي يدعمه ويقويه.

ونعتقد أن أول قيمة من هذه القيم تتمثل في روح المشاركة. لا يمكن أن يكون هناك سلام في العالم إذا كان بوسع جزء صغير من البشرية أن يتجول على شبكة الإنترنت ويستكشف الفضاء فيما بين الكواكب بينما يغوص الآخرون في الرغام يلتمسون مجرد الحصول على دراهم معدودات أو على ملجأ آمن في أثناء فرارهم من الحروب التي يرجع سببها الأساسي إلى الرغبة في الاحتفاظ بالسلطة، السلطة المتمثلة في السيطرة على الأراضي، والذهب، والنفط، والماس، وغيرها من الموارد الطبيعية، لا لشيء إلا لمنفعة تجار السلاح.

ومما يؤسف له أن هذه الصورة التي تشبه صور سفر الرؤيا هي الصورة المعتادة للحالة المحزنة في أفريقيا. ولذلك، فمن الضروري توحيد جميع جهودنا لوقف الصراعات، لا في أفريقيا وحدها، بل في أوروبا ومنطقة البلقان أيضا، بل وحيثما نشأت.

وقد كانت روح التسامح والمشاركة دافعا وراء وضع حكومتي مفهوم الحد الاجتماعي الأدنى المشترك. ويعني ذلك أن جميع مواطني بنن، حيثما كانوا، ينبغي أن يكونوا قادرين على إطعام أنفسهم وتأمين المسكن والملبس والرعاية والتعليم لأنفسهم. وسيكون من المستصوب إعلان الحد الأدنى الاجتماعي المشترك هدفا أساسيا على الصعيد الدولي.

وأود أن أتوقف هنا قليلا لكي أثني على الجهود والتضحيات الكبيرة التي بذلتها حكومات ومنظمات دولته شتى، لا سيما منظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن طريق فريق المراقبة التابع لها، والأمم المتحدة نفسها - لأجل استعادة السلام في ليبريا، وسيراليون، وأنغولا، وإثيوبيا، واريتريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ما هو الحل الدائم الذي ربما يمكن فرضه بقوة السلاح؛ في يومنا هذا، سواء في أفريقيا أو في منطقة البلقان؟ لماذا يرفض السيد سافيمبي ومن يساندونه سرا أو علانية إدراك أن وقت السلام قد حل بالنسبة لشعب أنغولا الشهيد؟.

فيما يتعلق بجميع تلك الصراعات التي نشبت في أفريقيا، ترحب جمهورية بنن بالتقرير الذي قدمه الأمين العام (A/52/871) بناء على طلب مجلس الأمن بشأن أسباب الصراع في أفريقيا. إن نداء الأمين العام جدير بالإصغاء إليه وتأييده، لا من قبل الأفارقة وحدهم، بل من قبل كل من تؤثر قراراتهم السياسية أو الاقتصادية أو المالية على مستقبل القارة.

ولو سادت روح السلام والمشاركة والتسامح في الشرق الأوسط لساد السلام هناك دون شك بعد أن تأخر طويلا. وقد علمنا في الأيام الأخيرة بالجهود التي استأنفتها الولايات المتحدة الأمريكية عدة مرات بهدف إنهاء ركود عملية السلام، وهو الركود الذي تتحمل حكومة السيد نتنياهو مسؤوليته الرئيسية. ولنأمل أن تكون فرصة السلام أكبر في هذه المرة.

وأحد البنود الرئيسية في جدول أعمالنا هو تعزيز نظام عدم الانتشار وخطر التجارب النووية. وفي هذا الشأن، ترحب جمهورية بنن بقرار الهند وباكستان التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ليس لدينا دروس معينة يمكن أن نلقنها لهذين البلدين الكبيرين، وهما بلدان صديقان لنا. ولكن من الواضح أن امتلاك الأسلحة الذرية لا يمكن أن يتيح لأي منهما نصرا دائما، فذلك لا يحققه إلا بلد وشعب يعيشان في رفاهية.

وستظل البشرية عرضة للتهديد حتى يدمر مخزون الأسلحة النووية الراهن. ولا بد للدول الكبرى المالكة للأسلحة النووية أن تعترف بهذه الحقيقة البديهية.

وبينما تفرض الأسلحة النووية خطرا دائما يتهددنا جميعا، تبذر الأسلحة الصغيرة إحساسا دائما بانعدام الأمن في بلدي وتعرقل جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية

الاقتصادية. ففي أيار/مايو الماضي، هاجمت مجموعة من أفراد العصابات المسلحين بقوة مصرفا في وضح النهار في قلب كوتونو مباشرة، وقتلت أفراد الأمن وفرت بعشرات الملايين من الفرنكات. ولو كانت الأسلحة الصغيرة غير متوافرة، لكان من المؤكد أن يقل شيوع مثل هذه الحوادث والصراعات المسلحة، ولما كان الخارجون على القانون بمثل هذه الفاعلية المخيفة التي يتمتعون بها اليوم في بلدان عديدة، حيث لا يمكن لرجال الشرطة والميليشيات السيئة التسليح مقاومتهم. ولا بد من وقف المذبحة، أولا وقبل كل شيء، بمعالجة أمر المسؤولين الأساسيين، وهم منتجو الأسلحة الصغيرة ومصدروها.

ولهذا تؤيد بنن نتائج المؤتمر الدولي المعني بالوقف الاختياري المقترح لعمليات نقل الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا - وهو المؤتمر الذي عقد في أوسلو، بالنرويج، يومي ١ و ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

ولقد قيل إن الإنسان الجائع لا يمكن أن يكون حرا.

وقد تكلمت بإسهاب عن الأسلحة والصراعات والحروب لأن وفدي يأمل أساسا في أن يكون خطر الأسلحة هو الوسيلة لإنهاء الصراعات والحروب، أو التقليل منها على أقل تقدير.

وفي الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان من الضروري التركيز على أن تأكيد احترام حقوق الإنسان يجب أن يتم جنبا إلى جنب مع استئصال الفقر. فلا يمكن أن يتحدث المرء بجدية عن حقوق الإنسان أو الحرية أو الديمقراطية في بلد لا يجد الناس فيه الخبز ولا المدارس.

ويأمل بلدي في أن تُتخذ تدابير جريئة وقوية، وأن تتخذ تلك التدابير أغنى البلدان بوجه خاص، حتى تتوفر لأولئك الذين تهمشهم العولمة بقسوة فرصة لدخول القرن الحادي والعشرين وقد ازداد تفاؤلهم قليلا. ولا بد لتلك التدابير الجريئة أن تتعلق بوجه خاص بمسائل الديون وتخصيص موارد إضافية من أجل التنمية.

إن جمهورية بنن، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا، قد تولت زمام أمرها بإجراء إصلاحات ثبتت صعوبتها الشديدة في أحيان كثيرة. وحتى وإن كان شركاؤنا في التنمية يساعدوننا في ذلك، فإن هذه الإصلاحات والجهود تعبر أولا وقبل كل شيء عن رغبة دولنا وشعوبنا في تولي مقاليد أمورها والخروج من وهدة التخلف والفقر. وقد بدأنا نحقق نتائج. ففي بلدي، على سبيل المثال، تجاوز النمو الاقتصادي الآن النمو الديموغرافي.

ولا بد لنا من تحمل العبء حتى وإن أثقل كاهلنا؛ إذ لا يجب أن ندع زمام الأمر يفلت من أيدينا. ومن ثم، أناشد جميع المسؤولين عن اتخاذ القرار في الميدان الاقتصادي على المستوى العالمي أن يدعموا جهود البلدان التي أثقل ذلك العبء كاهلها بنشاط أكبر.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد مجددا الأهمية التي توليها حكومة بنن للأنشطة الإنمائية التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، التي يسرنا أن نقول إنها تستهدف تمكين البلدان المتلقية من تولي مقاليد تنميتها. ونحن نعتقد أن انخفاض المساهمات التي تقدم للموارد الأساسية للصناديق والبرامج، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، يمثل عائقا خطيرا. وتأمل حكومة بنن أن تبدي الدول المانحة تضامنا أكبر بزيادة الموارد التي تخصصها لتلك المؤسسات.

ورغم ذلك، أود أن أشكر جميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة التي كان ما قدمته من دعم تقني ومالي في الخمسة أعوام الأخيرة حاسما في تمكيننا من مواصلة تنفيذ برامج ترمي إلى بناء دولة تقوم على سيادة القانون وبناء دولة مزدهرة يمكن فيها لجميع مواطني بنن أن يحصلوا على الحد الأدنى من متطلباتهم الاجتماعية المشتركة. وأود أيضا أن أشيد بجميع مبادرات منظومة الأمم المتحدة، التي ما فتئت تعمل منذ وقت طويل من أجل تنمية أفريقيا، فضلا عن أنشطة جميع شركائنا في التنمية، لا سيما اليابان، الذين وضعوا تنمية القارة وانتعاشها الاقتصادي ضمن أولوياتهم.

إن المبادرات التي تستهدف مصلحة أفريقيا، رغم أنها إيجابية وجديرة بالثناء، لا بد لها من الآن فصاعدا أن تلبي الاحتياجات الأساسية للبلدان الأفريقية وأولوياتها. ومن هذا المنطلق ستشارك بنن خلال بضعة أيام في مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية. وأملنا، الذي يشاركنا فيه الكثيرون، أن يتجاوز المؤتمر الإعلان الذي سيعتمده دون شك ويمضي قدما إلى وضع برنامج للعمل الملموس يستهدف إيجاد حلول لمشاكل القارة مع نهاية القرن العشرين.

في بداية بياني أشرت إلى روح التسامح والمشاركة. وأعتقد أن منظمتنا هي المحفل الرئيسي الذي يمكننا فيه أن نتعلم كيف ننمي هذه الروح ونزكيها. وقد أثبتت الأمم المتحدة حتى هذه اللحظة، أنها لا غنى عنها رغم كل ما تتعرض له من انتقاد. ولا بد لنا من الاستمرار في محاولة تحسينها وأن نجري عليها إصلاحات.

ومن ثم أود، في الختام، أن أؤكد مجددا أن إصلاح الأمم المتحدة، الذي بدأ في إطار المبادرة الشجاعة من السيد كوفي عنان، جدير بأن يلقى الدعم والتطوير لتأمين الظروف اللازمة لمواصلة عملية إرساء الديمقراطية في العلاقات الدولية في جو من التواؤم مع فجر الألفية المقبلة. وإذا أردنا أن نبدأ القرن الحادي والعشرين ونحن نشعر بالثقة في أنفسنا، وإذا أردنا ألا تكون الجهود والتضحيات التي بذلت حتى الآن على درب التنمية الشائك والشاق قد ذهبت سدى، لا بد لنا من بذل قصارى الجهد للتركيز على نحو أكبر على مبدأ الشراكة العالمية وواجب التضامن، وهو ما يعنيه بالضرورة النظام الدولي الجديد.

إن القرن الحادي والعشرين قد يكون القرن الذي ينشأ فيه اقتصاد عالمي أعمى يستخدم أحدث وسائل العلم والتكنولوجيا وفي الوقت نفسه يستعبد ثلاثة أرباع البشرية. يجب ألا يحدث ذلك. فلنعمل الآن حتى يصبح القرن المقبل قرن الحضارة بلا منازع، قرن المشاركة والتضامن، قرن الثقافة، وقرن السلام. وجمهورية بنن على استعداد للاضطلاع بدورها في هذا الكفاح الضروري.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي هو معالي وزير خارجية هنغاريا، السيد يانوس مارتوني، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد مارتوني (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى من سبقني من المتكلمين في تهنئة السيد أوبيرتي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وما من شك في أن خبرته وحكمته ستفيدان كثيرا في توجيه عملنا توجيها فعالا. وأود أيضا أن أشيد بسلفه، السيد هنادي أودوفنكو ممثل أوكرانيا، لما قدمه من إسهام قيم في أعمال هذه المنظمة وفي عملية إصلاحها.

بعد الحماس الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة، أتت فترة اتسمت بالإحباط وخيبة الأمل. ومن ثم، لم يكن من اليسير دائما أن يظل المرء متفائلا إزاء الواقع اليومي. بل إن التغيرات العميقة التي هزت العالم أضعفت استعداده للتصدي للتحديات، قديمة كانت أم جديدة.

إن الأحداث التي وقعت مؤخرا واهتزت لها البيئة الأمنية العالمية والبيئة الاقتصادية الدولية، تذكرنا بالتعقيدات التي كانت سائدة في فترة ما بعد عالم القطبين المتنافسين، وذلك بإبراز الآثار المتعددة والضارة في أحوال كثيرة الناجمة عن عملية العولمة الطاغية في جميع أنحاء العالم. ولو أردنا أن نجتث الآثار الضارة لهذه العملية، لتوجب علينا أن نعزز تعددية الأطراف ونوسع التعاون الدولي كي نتمكن من حل مختلف المشاكل التي تواجه البشرية على عتبة القرن الحادي والعشرين، والتي تختلف طبيعتها عن كل ما سبقها.

والأمم المتحدة، في عملها هذا، لن تكون حكومة عالمية، ولن تكون في موقف المتفرج اللامبالي. فهي ستظل منظمة فريدة تتحمل مسؤوليات خاصة عن صون السلم والأمن الدوليين. وستظل محفلا تفاوضيا عالميا يتمثل غرضه في وضع قواعد وأنظمة قائمة على توافق الآراء في أكثر مجالات النشاط الإنساني تنوعا بغية مساعدتنا على التكيف مع مطالب عصر جديد.

ويتميز العالم اليوم بتطورات مثيرة للقلق تتمثل في الصراعات الدموية، والأعمال الإرهابية، والجريمة المنظمة، وانبعاث الحقد العرقي، ومحاولات تطويق أو تقويض أنظمة عدم الانتشار، وانتهاكات حقوق الإنسان التي تسبب تدفق اللاجئين، والمسائل المتعلقة بالمخدرات، والفجوة المقلقة بين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في شتى أنحاء العالم، وتردي البيئة، ومسائل السكان ومسائل ومعضلات عديدة أخرى لها طابع عالمي حقا. وعلى الرغم من النكسات التي يحتمل أن تواجهها المنظمة العالمية مستقبلا في الوفاء بالمهمة الموكولة إليها، فإنها ستظل مركزا لتعبئة الجهود على نطاق عالمي بغية إعداد شعوب الأمم المتحدة للتصدي للتحديات الماثلة أمامها.

ولكي نكفل نجاح هذه العملية، يجب أن نبذل جميعا جهودا جادة وثابتة من أجل إعطاء زخم جديد لعملية إصلاح الأمم المتحدة، وتجديد نشاطها. والصعوبات التي تتم مواجهتها أثناء ذلك ينبغي ألا تثبط عزيمتنا عن السعي إلى تحديد ما هو ممكن وما هو مجد، في حين تبقي في بالنا ما هو مرغوب فيه ونسعى إلى تحقيقه.

ونود أن نؤكد مجددا من على هذا المنبر التزامنا بتعزيز تنشيط منظمتنا وإصلاح مجلس الأمن. وفيما يتعلق بتوسيع عضوية المجلس، فإن موقفنا لم يتغير. نحن لا نزال نؤيد توسيع المجلس في كلتا فئتيه، الدائمة وغير الدائمة، والقيام، في جملة أمور، بضم ألمانيا واليابان إلى فئة الأعضاء الدائمين. وفيما يتصل بموضوع إصلاح الأمم المتحدة، أود أن أضيف أن التدابير التنظيمية والهيكلية، إذا أريد لها أن تكون فعالة، يجب أن تترافق مع الجهود الرامية إلى إرساء الاستقرار المالي للمنظمة.

إن التحول التاريخي الذي حصل داخليا في هنغاريا طـــوال العقد الماضي هو تجربة معقدة وصعبة مر بها سكان البلاد. وبعد العيش في هذه الفترة الصعبة، وفي ضوء التطورات المبشرة بالخير في البلد، يحتاج بلدنا اليوم إلى أن يشعر بالاطمئنان حيال مستقبله. يود شعبنا أن يرى تجديدا أخلاقيا واجتماعيا في البلد، وأن يستفيد منه. وعلى الصعيد الخارجي، تواصل الحكومة الهنغارية الجديدة تركيز سياستها على المبادئ نفسها التي اتبعتها الحكومات السالفة بدءا من عام ١٩٩٠ عندما أنشئ نظام ديمقراطي في هنغاريا. وهي مستمدة من المصالح القومية للبلد والقيم التي يتشاطرها مع شركائه على جانبي المحيط الأطلسي. وتعتزم هنغاريـــا أن تظل عاملا للاستقرار والأمن في منطقة أوروبا الوسطى. وهو تقف إلى جانب حلفائها المستقبليين في منظمة حلف شمال الأطلسي وفي الاتحاد الأوروبي، على أهبة الاستعداد للإسهام في المساعي التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل كفالة احترام التعهدات الدولية، واتخاذ تدابير ضرورية، حيث يلزم ذلك، لمقاومة الأعمال التي تنم عن التحدي لإرادته المشروعة.

وتأتي الجهود التي نبذلها والتي ترمي إلى انضمام هنغاريا إلى الهياكل الموحدة في أوروبا وعلى جانبي المحيط الأطلسي، بدافع من رغبتنا في تحقيق ازدهار أمني واقتصادي، فضلا عن عاطفة جياشة باتجاه تحقيق إعادة توحيد تاريخية مع باقي أوروبا بعد فترة طويلة من الانفصال القسري. وهذه التطلعات تتماشى تماما مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. وهي لا تتعارض معها، بل تكمل وتثري بكل سبيل إيجابي أنشطتنا الراهنة في المنظمة العالمية. وهي ستعمل على تعزيز مشاركتنا النوعية في شتى أنشطة الأمم المتحدة. وبديهي أن هنغاريا بعضويتها في هذه الهياكل لن يتغير مركزها على خريطة العالم. فهي لن تنتقل إلى كوكب آخر، إنما ستبقى جزءا لا يتجزأ من عالمنا، تشاطر الدول الأخرى، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، جوانب العولمة الزاهية والكئيبة على حد سواء.

وثمة مشاكل من قبيل الجريمة والإرهاب الدوليين، وانتشار الأسلحة، والاتجار بالمخدرات، والمسائل المتعلقة بالهجرة أو التلوث البيئي - جميع هذه الظواهر تؤثر في بلدي مثلما تؤثر في غيره، وتستدعي اتخاذ إجراءات وطنية وإقليميـــة ودولية. وهي تعرض للخطر الهياكل المؤسسية للديمقراطية، وقد تشل الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في بلد ما وفيما وراء حدوده. وما شهدناه من عودة ظهور الأعمال الإرهابية، ينبغي أيضا أن يعزز تصميم المجتمع الدولي على قيام تعاون دولي على أوسع نطاق ممكن كي تتم مكافحة هذه الآفة بأكثر الوسائل كفاية. وينبغي أن يكون مركز هذه العمليات هو الأمم المتحدة التـــي ستعمل على تماسك هذه المساعي وإعطائها طابعا عالميا حقيقيا.

وتعلق هنغاريا أهمية كبرى على تطوير وتوسيع التعاون الإقليمي ودون الإقليمي مع جيرانها. ومن مصلحتها الحيوية أن ترى الاستقرار والديمقراطية يزدهران بين جيرانها. وهي تعتبر أن شتى أنواع التعاون الإقليمي ودون الإقليمي هي أدوات قيمة لا غنى عنها من أجل تحقيق هذه الأهداف. وهي على استعداد للمشاركة بنشاط في هذا الصدد.

وينبغي الإشارة إلى أن إحدى القوى الدافعة وراء إنفاذ بلـــدان المنطقة تدابير إيجابية لتحقيق تقدم اجتماعـــي واقتصادي إنما تكمن تحديدا في رغبتها المشتركة في الانضمام إلى هياكل التكامل الأوروبية - الأطلسية. وقد أعلنت هنغاريا مرارا عن تأييدها لهذه التطلعات وستواصل تأييدها.

وفي هذا الصدد، فإننا نعتبر أن احترام حكم القانون والضمانات المؤسسية للتمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك الأقليـــات الوطنية، ليست مجرد مستلزمات أساسية للانضمام إلى هياكل التكامل هذه، بل إنها أيضا عنصر أساسي وحيوي في إقامة السلام الاجتماعي داخل حدود البلدان نفسها.

وعندما أتكلم عن الجزء الشرقي من قارتنا، أود أن أؤكد على أنه يستحيل، من جهة، تحويل المنطقة، ذات التاريخ المضطـــرب في التعايش القديم بين مختلف المجموعات الإثنية، إلى منطقة تنعم بالهدوء والازدهار،

وأنه لا يمكن تصور إمكانية تضميد الجراح الغائرة التي سببتها القومية العدوانية، بدون مراعاة التطلعات المشروعة للأقليات الوطنية ورغبتها في أن تظل على نقائها كمجتمعات متميزة مستخلفة على تراث وطني معين، وفقا للمعايير التي اعتمدتها المنظمات الدولية المختصة وممارسات الدول الديمقراطية. ومن جهة أخرى، فإننا نعترض اعتراضا قويا على سياسة "التطهير العرقي" والفصل القسري وإنشاء أشكال جديدة من الفصل الإثني أو الديني في أوروبا عشية انبلاج فجر قرن جديد.

وتشعر هنغاريا بقلق عميق إزاء تدهور الحالة في كوسوفو. وهي ترى أنه من دون التزام دولي حازم، فإن هذا النزاع قد يتسع، بما يترتب عليه من آثار لا يمكن سبرها على المنطقة وعلى أوروبا بأكملها. وعليه، فإننا نؤيد الجهود المبذولة لوقف هذا النزاع في أسرع وقت ممكن بالوسائل السلمية والسياسية. وإننا نرى أن قرار مجلس الأمن ١١٩٩ (١٩٩٨) يمكن أن يمهد الطريق أمام تحقيق ذلك. وتأمل هنغاريا أن تبدأ مفاوضات موضوعية بين الأطراف بدون إبطاء وأن تؤدي إلى تسوية دائمة تمنح كوسوفو درجة كبيرة من الحكم الذاتي مع الحفاظ على السلامة الإقليمية لأراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي هذا الصدد، تؤكد هنغاريا على المسؤولية الأولى التي تقع على عاتق السلطات اليوغوسلافية في السعي إلى إحلال السلام وإيجاد حل ديمقراطي.

لقد عانت منطقة البلقان كثيرا مما لا يسمح للمجتمع الدولي أن يقبل بتصاعد العنف، وعودة الترويع وعدم معاقبة انتهاكات حقوق الإنسان. وإن بلدي على استعداد، في إطار إمكاناته، للإسهام في تدابير المجتمع الدولي الرامية إلى استعادة الاستقرار على المدى البعيد وإعادة حكم القانون إلى المنطقة.

كما أننا تابعنا باهتمام خاص التطورات في البوسنة والهرسك. وهدفنا الأول يتمثل في تنفيذ اتفاق دايتون تنفيذا كاملا. ولكي يجب علينا أن نقبل بحقيقة أنه بعد سنوات من سفك الدماء، والوحشية وعدم التسامح، فإن العملية المتوخاة في الاتفاق قد تكون أكثر هشاشة وتطاولا مما كنا نعتقد، وأن المواقف المرتكزة على الإثنية وإقصاء الآخرين قد تثبت أنها أكثر صلابة مما كنا نعتقد. وإذ قلت ذلك، فإننا نشارك بنشاط في الجهد الدولي لمساعدة ذلك البلد على الوقوف على قدميه، وضمان عدم عودة السنوات المروعة من العدوان والحرب الشنعاء.

إننا نحتفل هذا العام بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومع أن الاحتفال بميلاد هذه الوثيقة الأساسية يعد فرصة طيبة للاحتفالات، فإن من الأهمية بمكان أيضا أن تتخذ إجراءات جديدة بغية تنفيذ المعايير العالمية التي ينص عليها الإعلان، وذلك كي تقدم الأمم المتحدة، في كل مكان وفي كل زمان، لا بصيص أمل فحسب، وإنما أداة فعالة تكون في خدمة الذين تنتهك حقوقهم الإنسانية. إن إقامة أجهزة في الأمم المتحدة لضمان الحماية الدولية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية هو من الإنجازات الكبيرة التي حققها المجتمع الدولي، والتي تنبثق مباشرة من الإعلان العالمي. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بوجود مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وبإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، الذي جاء بعد جهود جهيدة.

لا تزال انتهاكات خطيرة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان ترتكب في أنحاء العالم. وقد شهدنا هجمات تشن على حرية الأفراد والمجتمعات، وممارسات تمييزية فظة وأشد مكرا، بما فيها تلك التي تقوم على أساس قومي أو ديني. وهذا يحملنا على طرح سؤال أساسي هو ما إذا كانت المجموعة الدولية قد فعلت كل ما يتعين عليها فعله في الوقت المناسب لمنع وقوع هذه الأحداث واستخدمت جميع الوسائل المتاحة لها. أخشى أن يكون الجواب على هذه الأسئلة سلبا.

إن الربط بين السلام والعدالة والتوفيق بين المنفعة السياسية والاعتبارات الأخلاقية كانا دوما من التحديات الصعبة جدا. ولكن إذا أريد للسلام أن يدوم وأن يضرب بجذوره عميقا، فإنه يجب أن يؤيد ويدعم بالديمقراطية وحكم القانون وبنظام حكومي مسؤول وشفاف. ولهذا فإننا نؤيد إدخال بُعد حقوق الإنسان في جميع مجالات أنشطة الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات حفظ السلم. ولذا فإننا نصر على محاكمة جميع المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في مختلف النزاعات، من منطقة البحيرات الكبرى إلى يوغوسلافيا السابقة. والإجراءات المتخذة في هذا الصدد تستحق دعم جميع الدول الأعضاء في منظمتنا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تشيخدزه (جورجيا).

ولا يمكن لنا أن نتجاهل الحالات الخطيرة التي لا زالت قائمة في الكثير من مناطق عالمنا، حيث أن الاضطرابات السياسية والأزمات المالية والكوارث

الطبيعية تجعل حياة الإنسان هشة جدا وشاقة. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تدير ظهرها لهذه المشاكل الملحة. وإننا نرحب بالاهتمام الذي توليه المنظمة بحق لأفريقيا وبالسعي لإيجاد حلول لمصاعبها. فعالمنا ينكمش كل يوم.

لذا من الضروري رفع درجة الوعي بالشواغل العالمية والتضامن الإنساني. حيث أن ما نجازف به الآن هو مستقبل حضارتنا ونوعية حياة الأجيال المقبلة على الأرض. ويجب أن نغتنم الفرصة التي تتيحها لنا نهاية هذا القرن للبت في كيفية تحسين أحوال البشر. والأمم المتحدة هي المكان الأفضل للتصدي، بدون تأخير، للمسائل الحاسمة التي تواجه البشرية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي هو معالي وزير خارجية أندورا، السيد ألبرت بنتات سانتولاريا.

السيد سانتولاريا (أندورا) (تكلم بالكتلانية؛ والترجمة الشفوية عن النص الإنكليزي الذي وفره الوفد): أود أولا أن أهنئ السيد ديدييه أوبيرتي ممثل أوروغواي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، وأن أتعهد بدعم أندورا غير المشروط له أثناء عام الإصلاح هذا. وأود أيضا أن أشكر السيد هينادي أودوفينكو، رئيس الدورة السابقة، لمساهماته الهامة في المناقشات التي دارت في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

إننا نحتفل الآن بالذكرى الخامسة لانضمام أندورا إلى الأمم المتحدة. ولذا أجد من المناسب أن أبدأ خطابي اليوم بتقييم الدوافع التي دعت أندورا إلى الانضمام إلى الأمم المتحدة والمهام التي أنجزتها حكومتها. إن أندورا أرادت أن تصبح جزءا من المنظمة في عام ١٩٩٣، مباشرة بعد أن وافق الشعب الأندوري على دستور عصري أكد سيادته وأضفى الطابع العصري على نصوص من القرن الثالث عشر، وهي نصوص ضمنت الاستقلال والحياد لأكثر من سبعة قرون. وقد اقتضت ذلك مكانة أندورا الدولية.

إلا أن الحياد لم يعن أبدا بالنسبة لأندورا العزلة أو عدم تقرير المصير. بل على العكس من ذلك، خلال النزاعات الأوربية الكبرى وأثناء الحرب الأهلية الأسبانية، فتحت أندورا أبوابها لأولئك الذين فروا من الإرهاب والعنف.

إن أندورا، نظرا لأنها تمثل ملاذا للسلام منذ فترة طويلة، تضطلع ببعض المسؤوليات الدولية التي يعددها الدستور الجديد لعام ١٩٩٣، حيث ينص على أن الشعب الأندوري سوف يواصل مسيرة النهوض بقيم العدالة والديمقراطية والتقدم الاجتماعي، ويقيم علاقات طيبة بين أندورا وبقية العالم على أساس الاحترام المتبادل والتعايش والسلام، وينمي تلك العلاقات، رغبة في الإسهام بقوة أندورا وتعاونها في خدمة جميع القضايا المشتركة للإنسانية.

وكان انضمام أندورا للأمم المتحدة خطوة بالغة الأهمية لبلدنا، حيث منحنا الفرصة لإسماع صوتنا. وللإعراب عن رأينا ولنشكل جزءا من المحفل الذي يضم جميع البلدان، وعلينا أن نستجيب بإبداء التضامن والاستعداد لتقديم العون وبذل قصارى جهودنا لتحقيق السلام والحرية والالتزام الكامل بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إنني أخاطبكم باللغة الكتلانية، وهي لغة أندورا. إنها لغة قديمة مشتقة من اللاتينية وجزء هام من هويتنا الثقافية، ويشرفني أن أخاطب الجمعية العامة اليوم بهذه اللغة. وهذا أيضا شاهد على حق من الحقوق التي يصعب تأمينها، ألا وهو الحق في الاختلاف.

وفي أندورا التي تحميها جبال البيرينيه، نفخر بالسلام والحكم الذاتي اللذين نعمنا بهما لما يربو على ٧٢٠ عاما بدون انقطاع. ويربو عدد سكاننا على ٦٥ ألف نسمة يتألفون من أكثر من ٦٠ قومية. ومع مرور الزمن اكتسبنا خبرة معينة في تصريف الفعل "تسامح"، بسبب تنوع سكاننا الذين يشكل فيهم الأندوريون أقلية، وفي إدراك أهمية الهجرة وتعدد القوميات والثقافات واللغات. وهذه حقائق تنطبق على المجتمعات الحديثة.

واسمحوا لي أن أتناول بإسهاب بعض جوانب بلدنا بغية التشديد على رغبتنا في التعاون في مشاريع مشتركة، والكفاح ضد العدوان والتخلف، وفي التواؤم بين الشعوب والثقافات والحضارات. والشعور الخاص الذي يساور بلدنا الصغير أمام هذه الجمعية العامة هو تقدير الفرق بين العولمة والخصوصية، والمفارقة بين التقدم المادي والفقر في العالم.

إن ثقتنا في هذه الجمعية مطلقة وسأسوق لذلك سببين. أولا، إننا ننظر هنا في الاستراتيجيات العظيمة

التي يمكننا انتهاجها لتحقيق العدالة والديمقراطية وسيادة القانون. ثانيا، هذه الجمعية بيت مشترك يتساوى فيه الجميع أمام القانون ويمكن لجميع الدول الإعراب عن شواغلها أمام العالم في محفل دولي.

وسياسات أندورا في الأمم المتحدة تحدو بي إلى الإدلاء بتعليق عام داخل هذه المؤسسة. ففي السنوات القليلة الأخيرة، كانت توجيهات حكومة أندورا واضحة جدا فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة: وهي الالتزام المطلق بمشاريع الإصلاح التي يضطلع بها الأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي سعى منذ انتخابه إلى إعادة تنظيم هذه المنظمة.

ويسعدني أن أقول إن السيد عنان، في جهوده لبلوغ أهدافه، يستفيد من عون نائبة الأمين العام. وقد ساعدته على تحقيق أهدافه. وأود أن أشكر السيدة لويز فريشيت التي ساعدت مساعدة كبيرة، في الأشهر التي انقضت منذ توليها منصبها، في تنفيذ المهمة الصعبة المتمثلة في إصلاح هذه المؤسسة، مستخدمة جميع المهارات التي تتمتع بها بما لها من قدرات دبلوماسية.

وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، أبدت أندورا الرغبة في الشفافية وفي المزيد من وصول الجمعية العامة إلى أعمال مجلس الأمن. كما نود أن نعرب صراحة عن رغبتنا في رؤية زيادة في عضوية مجلس الأمن تعكس الزيادة في عضوية الأمم المتحدة. وسيقوم الفريق العامل المعني بإصلاح المجلس برعاية المناقشات وتقديم البدائل، وسندلي نحن بدلونا في ذلك.

وأهم موضوع لخطابي اليوم هو الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد عززت أندورا هياكلها السياسية في الضوء المشرق أبدا لإعلان عام ١٩٤٨ الذي يجسده بالفعل دستورنا. فالمادة الخامسة من دستورنا تدمج في الهيكل القانوني للدولة العبارة التالية:

"إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ملزم قانونا في أندورا."

وهذا الإعلان، الذي تتشاطره دول كثيرة، لا ينبغي أن يعتبر من قبيل الأفكار الطوباوية. فالمطبوعات والحلقات الدراسية المنتشرة المتعلقة بتحليل ودراسة حقوق الإنسان، التي يزداد فهمها كل يوم بوصفها وسيلة لكفالة علاقة سليمة بين الفرد والجماعة والبيئة، لها أصولها في النظم الكبرى للفكر الكلاسيكي.

أما على النطاق التطبيقي فالأمر مربك. فعلى الصعيد الدولي، لا يمكن لأحد منا أن يتجاهل المفارقة التي تقوم بسبب التناقض بين الثروات الضخمة والاستغلال والعدوان والأشكال الأكثر شرا المتمثلة في القسوة التي لا حد لها. واليوم نعلم الكثير مما يحدث في العالم ويعرف الكثيرون منا على الأرجح سبب ذلك. ولا يمكننا الآن أن نعود إلى التذرع بالجهل والافتقار إلى المعرفة وإلى الأكاذيب.

وفي الواقع المباشر، لا يمكن أن نحاج بأن الأمور تتحسن. فكيف يمكن أن نحترم الفرد وحقوقه الأساسية مع استمرار انتشار الصراعات المسلحة والعنصرية وكره الأجانب وتهميش الآخرين؟

إن التسامح والاحترام ليسا مصطلحين جديدين، بل هما مفهومان أساسيان يجب أن يعاد اختراعهما أو أن يعاد اكتشافهما، وأن يمنحا المزيد من الأهمية ويطبقا على نطاق عالمي. وكثيرا ما يختلط الأمر بين التسامح والتلطف المتعالي، وبين الاحترام والشكليات البيروقراطية.

ويتزايد الخطر عندما تعمينا الحقائق المطلقة والمواقف المتصلبة التي تؤدي، بطريقة أو بأخرى، إلى السلطوية ونفي الآخر، وهما يشكلان تحديدا نقيض التسامح والتعددية.

وقد جاء ذلك في السفر الثالث من أسفار موسى الخمسة، سفر الأحبار اللاويين:

"لا تنتقم ولا تحقد على أبناء شعبك، وقريبك أحببه كنفسك".

(الكتاب المقدس، سفر الأحبار اللاويين، الفصل التاسع عشر، الآية الثامنة عشرة).

وهذه مقولات أخلاقية قديمة وأزلية تسعى إلى تنظيم المجتمع، وقد ظلت على الدوام قيما عالمية نسمعها في جميع المقولات العظيمة بشأن حقوق الإنسان.

وفي ١٠ كانون الأول/ ديسمبر سنحتفل بانقضاء ٥٠ سنة على توقيع الإعلان. وقد أصبح ذلك الإعلان شعار هذه الهيئة والأساس المنطقي لوجودها وعملها.

ولا يزال علينا أن ننجز الكثير من العمل وأن نكافح الكثير من الشرور. ونحن لا نزال بعيدين عن لحظة الركون إلى الراحة. إن هذا القرن، الذي يوشك على الانقضاء، لا يتضمن الكثير من الأحداث التي يمكن أن ننظر إليها بعين الرضا. فقد شهد العالم حملات الإبادة، والمحارق والحروب. وقد كان كل ذلك في غاية القسوة والدموية. ولا نزال نرى هذه اللمحة القاتمة في البلدان التي تحدث فيها الاغتيالات باسم الثأر لانتهاك التعاليم.

ويمكن إيراد أمثلة أخرى عديدة للتدليل على أن التطبيق الشامل لحقوق الإنسان لم يتحقق، ويخامرنا نفس الإحساس بالعجز عندما نشاهد أصدقاءنا وجيراننا في البحر الأبيض المتوسط يموتون على الشواطئ الجنوبية لأوروبا. والذين ينجون منهم يقتلعون من وفرة أوروبا ويبعدون، بعدما كان يخامرهم من آمال زائفة وأحلام مستحيلة، إلى بؤس مواطنهم الأصلية. ويحدث هذا أيضا، من ضمن أماكن أخرى، على شاطئ البحر الأدرياتيكي.

ولم يعد البحر الأبيض المتوسط ذلك البحر الذي يوحد بين الشعوب، مثلما كان في الماضي. بل تحول إلى حاجز بين الشمال الغني، بسكانه المسنين، والجنوب، الذي أصبح مثل بروميثيوس، مليئا بالبؤس - ولكن أيضا بالشباب والكادحين من الناس الذين أكثر من نصفهم تحت سن الثامنة عشرة. ألا يمكن القول، إذن إن في الجو بوادر صراع؟ لـكَم ابتعدنا عن قصيدة إيما لازاروس المؤثرة، المنحوتة على قاعدة تمثال الحرية، والتي تفتح أبواب الأمل وترحب بالمضطهدين واللاجئين.

هل سيصبح نظام العدالة مجرد عرض مسرحي؟ إذ يحرم الآن حتى أصحاب المقامات الرفيعة في الديمقراطيات العظمى، المنتخبون بطريقة لا لبس فيها، من الاحترام التام لشؤونهم الشخصية والأسرية. ولا تزال عقوبة الإعدام معمولا بها في الكثير من البلدان. ويصبح تشغيل الأطفال، واستغلالهم في الصور الخلاعية، وجرائم الجنس، والاضطهاد وإساءة المعاملة، من الأحداث اليومية.

إن خمسين سنة من الإقرار بحقوق الإنسان على الصعيد العالمي تعني أن لدينا قواعد نفرق بها بين الخير والشر، ومعيارا نميز به ما يفوق الخيال من أعمال شريرة يقوم بها الأفراد أو الدول التي تعيش على حرمان الآخرين من العيش. والآن، ومنذ عام ١٩٤٨ لم يعد بالإمكان أن نصرف نظرنا إلى ناحية أخرى: إننا نعرف من يحترم ومن لا يحترم حقوق الإنسان.

وها هو تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٨ يرسم مرة أخرى صورة لكوكب يملك القدرة على التقدم التكنولوجي والعلمي الهائل بصورة تكاد تفوق خيالنا، كوكب يطمح إلى احتلال فضاء ما بين النجوم، ولكن رغم ذلك لا يزال موطنا لجرائم فظيعة. إنني لا أعتقد أن هذه الذكرى ينبغي أن تكون مناسبة تقتصر على تبادل التهانئ؛ بل يجب أن ننظر أيضا بصورة ناقدة في كيف يمكن لنا أن نحقق احترام حقوق الإنسان بصورة فعالة. من الواضح أن لدينا جميعا هنا اليوم فهما جليا عن الطابع العالمي لكرامة الإنسان: فهي أكثر الحقوق اتصافا بأنه أساسي ومطلق. ونحن لدينا إيمان بالإنسان باعتباره أداة العمل السياسي والذي يعطي حرية الأفراد والمجتمعات معنى محددا.

إن الديمقراطية هي مرادف الاحترام التام لحقوق الإنسان، بدون تنازلات، باعتبارها أعظم ضمانة للحرية والتقدم. وأي عذر يمكن أن يقدم اليوم للدفاع عن فكرة أن الناس ليست لديهم القدرة على انتخاب مسؤولين عامين أو إقصائهم من خلال انتخابات منتظمة عندما يرى أولئك الناس أن السياسيين الذين انتخبوهم لم يكونوا على مستوى المسؤولية؟ من الواضح أن الديمقراطية تكون ضعيفة عندما لا يكون هناك توافق آراء مخلص بشأن قواعد اللعبة، وأن هذا من شأنه أن يؤدي مباشرة إلى الدكتاتورية والفساد والتلاعب.

والعولمة ليست ظاهرة اقتصادية فقط: فبالعولمة شاهد الناس دولا كبيرة تزدهر بالديمقراطية، وشاهدوا أن الأنظمة القمعية والاستبدادية لا تقود إلى النجاح الاقتصادي الدائم، كما زعم البعض.

إن العديد من المؤسسات قد قدمت اعتذارات عن خطايا ارتكبتها قبل ٥٠٠ أو ١٠٠ أو ٥٠ سنة. فهل ننتظر نصف قرن لكي نعتذر عن الأعمال البربرية التي نرتكبها اليوم؟ إننا جميعا نتحمل المسؤولية. وينبغي ألا نرد فقط بالكلمات والنوايا الطيبة، خاصة عندما نعلن أننا عاجزون أمام الظلم والبؤس. إن العمل من جانب الدول هو الاستجابة الوحيدة المقبولة، لأنه حتى لو أمكن أن يتعاون

كل مواطن في العالم، فسنظل نحتاج إلى القوة والأدوات اللازمة.

ماذا بوسع أندورا، وهي دولة صغيرة، أن تقدم من إسهام لهذه الهيئة الدولية؟ إن بلدي منذ عام ١٩٩٣ بذل جهدا كبيرا في المجال التشريعي بالانضمام إلى عدد كبير من الاتفاقيات، الأمر الذي يتيح لنا المشاركة في إرساء حكم القانون الدولي.

ومن الناحية الأمنية، ترغب أندورا في أن تنضم على الفور إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهدفنا من وراء ذلك هو تعضيد التضامن العالمي. وتقاليدنا الإنسانية جعلتنا من أول البلدان التي صادقت على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام.

وفي مجال القانون الدولي، تميز حضورنا في روما، أثناء التفاوض بشأن المعاهدة المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية، بالمشاركة النشطة في كتابة النص، وخاصة الفقرة الأولى من النظام الأساسي. وأود أن أشكر جميع الوفود التي ساعدت في مساهمة أندورا وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا ما انتقلنا إلى تشريع حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، فقد أيدنا عبر السنين العديد من أحكام حقوق الإنسان. وستنضم أندورا إلى مجلس الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتي تشمل إلغاء عقوبة الإعدام. ونحن أيضا طرف في الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة. وفي الأمم المتحدة، نولي أولوية لاتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ويسرني أن أعلن اليوم أنني قمت بالإجراءات اللازمة للانضمام إلى صكوك حقوق الإنسان الأخرى المودعة لدى الأمين العام، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

ويساورنا القلق أيضا إزاء المشاكل العالمية مثل الإرهاب، الذي يجب أن يحارب بلا هوادة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات وما يتصل به من غسل الأموال، الذي يجب أن يحاكم بلا تهاون. إن التعاون الدولي والمساعدة المتبادلة هما الوسيلتان الملائمتان لهذه المكافحة.

أما من الناحية المالية، فإن مساهمتنا بالنسبة لعدد سكاننا مساهمة كبيرة. وسنظل نقدم للأمم المتحدة مساهمات فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والتنمية وحفظ السلام.

وفي ميدان الدبلوماسية الوقائية، نصر على أهمية الكلمات والعلاقات الدبلوماسية في تقدم العالم إلى الأمام، وعلى تنفيذ مذكرة التفاهم التي نجح الأمين العام في التوصل إليها عن طريق التفاوض في شباط/فبراير الماضي بشأن عمليات تفتيش الأسلحة في العراق؛ وسفيرنا عضو في الفريق الخاص المعني بالمواقع الرئاسية العراقية.

وأعتقد أن البلدان الصغيرة التي ليس لها أعداء أو صراعات تاريخية، في موقف مؤات لاتباع دبلوماسية خفية والقيام من خلالها بدور الوسيط والمساعدة في كفالة استمرار المفاوضات الهامة على مسارها الصحيح.

لقد وجدت أندورا في خمس سنوات على المسرح الدولي، مكانها لتؤدي دورها في تناغم مع مجتمع الأمم. ونحن فخورون جدا بانتمائنا إلى هذه المنظمة. لقد تعلمنا في الأمم المتحدة الكثير من معلمين ممتازين عن كيفية الانتقال من عالم الوطنية إلى عالم الدولية، ومن هناك إلى عالم العالمية. وأندورا تؤكد أمامكم إيمانها بحقوق الإنسان، في الوقت الذي نعضد فيه الأمن والسلم العالميين والدبلوماسية الوقائية.

خلال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، ستحتفظ أندورا بهذا الموقف وستعمل على المساهمة في إصلاح هذه المنظمة الدولية، لأن هذا هو الوقت المناسب، في بداية الألفية الجديدة، لإعادة تنشيط الأمم المتحدة، وجعلها أداة فعالة لفرض النظام في هذا الكوكب المتزايد العولمة.

اليوم لا أحد بريء، إننا جميعا نتقاسم نفس المسؤوليات. ونود أن نساهم بنشاط مع جميع الأعضاء في القيام بمهمة البناء من أجل عصر أفضل في عالم يفتقر إلى الكمال، جميع شعوب العالم مترابطة فيه بشكل متزايد وتطالب بشكل متزايد، بإصرار وشجاعة أكبر، بالتطبيق العالمي لحقوق الإنسان.

السيد عبد الله (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد الله عبد الله، نائب وزير خارجية أفغانستان.

الرئيس بالنيابة (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أهمية الحالة المنذرة بالخطر في أفغانستان، وبخاصة في ضوء أحداث الأشهر القليلة الماضية، تتطلب مني أن أشرح لماذا وكيف لا تزال تلك الحالة تفرض تهديدات كبيرة على سلم وأمن العالم.

هناك مثلث شرير يحيق بمنطقتنا. وهذا المثلث الشرير يسجن أمة بأسرها ويرهبها. وقد جرف منطقتنا تقريبا في مواجهة كبرى. وانتشار هذا المثلث الشرير مثل الطاعون يوشك أن يصيب المنطقة بأسرها، ويدق أجراس الخطر من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، بل إن أصداءه ستتردد في عواصم العالم البعيدة. والمثلث الشرير الذي أشير إليه يتألف من: أولا، الاستخبارات العسكرية المشتركة بين القوات الباكستانية؛ ثانيا، أفرع الإرهاب الدولي ومهربي المخدرات العاملين من أفغانستان؛ وثالثا، ميليشيا طالبان سيئة السمعة.

في يوم ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨، عانت عاصمتان أفريقيتان من تفجيرات كبرى بعثت موجة من الذعر من الإرهاب الدولي في جميع أنحاء العالم. وفي اليوم التالي قتل تسعة دبلوماسيين إيرانيين وصحفي إيراني بإطلاق النار عليهم بوحشية داخل القنصلية العامة لجمهورية إيران الإسلامية في مزار شريف. ووفقا لما ذكرته منظمة العفو الدولية، قتل في الفترة من ٨ إلى ١٠ آب/أغسطس آلاف من المدنيين من طائفة هزاره في مزار شريف. وفي يوم ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٨ قتل بوحشية المقدم كارمن كالو، الإيطالي الجنسية، وهو مستشار عسكري لبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، على أيدي اثنين من الإرهابيين الباكستانيين في مهمة في كابول. وهذه الأحداث المروعة تشترك كلها في أمر واحد: تنفيذ مخطط اجتماعي - سياسي عفى عليه الزمن عن طريق القوة والعنف المدمرين، والهيمنة الخطيرة للجيش الباكستاني في المنطقة. وهذان الأمران يفرضان تهديدا مباشرا على السلم والأمن الإقليميين.

هناك ثلاثة شواغل كبرى - الإرهاب، والمخدرات، وانتهاك حقوق الإنسان - تنبع من مناطق أفغانستان التي تسيطر عليها طالبان، ولكنها يُحرص على القيام بها من وراء الحدود. وخلال مؤتمر القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز، يوم ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ في دوربان، بجنوب أفريقيا، وجّه الرئيس برهان الدين رباني انتباه مؤتمر القمة إلى هذه المسائل. والفقرة المتعلقة بالإرهاب من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة تقول إن من المحتم ألا تقوم أي دولة بتنظيم أعمال إرهابية في أراضي دول أخرى والمساعدة في ارتكابها أو المشاركة فيها، ولا بتشجيع أنشطة موجّهة نحو تلك الأعمال، بما في ذلك السماح باستخدام أراضيها الوطنية أو تراب بلد مجاور لتدبير أنشطة إرهابية أو التدريب عليها أو تمويلها. والفقرة ١٥٣ من الوثيقة الختامية تذكر أن رؤساء الدول أو الحكومات أكدوا مجددا بشكل رسمي إدانتهم القاطعة لأي دعم سياسي أو دبلوماسي، أدبي أو مادي، للإرهاب. وإننا نتفق اتفاقا تاما مع الرأي المعرب عنه بشكل عام بأن ظاهرة الإرهاب العالمية تتطلب ردا جماعيا متضافرا.

إن أفغانستان، إلى جانب الأعضاء الآخرين في حركة عدم الانحياز، تدين أيضا ممارسة تجنيد أو تمويل أو تدريب أو استخدام أو دعم المرتزقة، باعتبارها انتهاكا لمقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. ولنوضح مرة أخرى هنا أن أفراد طالبان مرتزقة باكستانيون.

في يوم ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٨، ونظرا لتدهور الحالة المترتب على السلسلة الكاملة الجديدة من الأنشطة العسكرية التي من الواضح أنها يديرها ضباط الاستخبارات العسكرية الباكستانية من وراء الحدود، اعتمد مجلس الأمن القرار الهام ١١٩٣ (١٩٩٨) الذي أعلن الرئيس رباني عن تأييده له في مؤتمر دوربان. أما رد مرتزقة طالبان والذين يحمونهم عبر الحدود على الفرار شن هجوم كبير على وادي باميان يوم ١٤ أيلول/سبتمبر، ارتكبت خلاله أبشع الأعمال ضد السكان المدنيين في الوادي - فقد كان تعهدا آخر بمواصلة مخططهم العسكري.

والبلد الوحيد الذي يفخر بالاعتراف بطالبان، بل في الحقيقة يحث الآخرين على القيام بنفس الشيء، يظل في الوقت الحاضر باكستان. إن التدخل الباكستاني في أفغانستان - الذي تترتب عليه عواقب مباشرة على باكستان نفسها والمنطقة بأسرها - لخصته على أحسن وجه الصحيفة الباكستانية "ذي نيوز" يوم ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨، كما يلي:

"إن شمال غربي آسيا في خطر عظيم وجماعة طالبان هي المحفز وراءه. وطالبان لم تجـُر إيران وجمهوريات أسيا الوسطى فقط إلى النزاع، وإنما دفعت باكستان إلى علاقة متوترة مع جميع جيرانها المسلمين. وما كا يفترض أن يوفر لباكستان 'عمقا استراتيجيا' تحول إلى ورطة. وإسلام أباد تواجه الآن خيارا حرجا آخر: إما تحجيم طالبان أو الوقوف معها ضد جيران أصدقاء".

ويستطرد المقال:

"وإذا ظن أحد أن انتصار طالبان سيعني عودة سلام دائم إلى أفغانستان وبدء تدفق عوائد السلام فإنه للأسف مخطئ".

والعناوين البارزة مثل "الأزمات تدفع بباكستان إلىحافة الكارثة" في صحيفة "واشنطن بوست" يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر، لهي تحذيرات مبكرة بشأن الوضع الذي سيؤثر على المنطقة بأسرها. والحقيقة أن بلـدا هشا ضعيفا مثل باكستان عندما يورط نفسه في لعبة كبيرة، كما يقول الأفغانيون، إنما يحفر قبره بنفسه.

المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة تدعو إلى اتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأخطار التي تهدد السلم وإزالتها. واتساقا مع هذه المادة قامت دولة أفغانستان الإسلامية في السنوات الثلاث الماضية بتحذير المجتمع الدولي أكثر من مرة من الأخطار المتزايدة التي تهدد السلم والأمـن الدوليين، التـي يفرضها جهاز الاستخبارات العسكرية في الحكومة الباكستانية، والمرتزقة من طالبان، ضد أفغانستان. ولسوء الطالع ذهبت التحذيرات المبكرة تلك أدراج الرياح.

والحالة المتفاقمة السائدة اليوم في أفغانستان، وآثارها الخطيرة على المنطقـة ومناطق أخرى خارجها، هي بالضبط ما نستحقه. ويجب على المجتمع الدولي أن يسلم بأنه لم يفعل شيئا ملموسا لمواجهة سياسة المخابرات العسكرية الباكستانية التي تزداد حدة وعنفا تجاه أفغانستان، ويجب عليه أن يعترف بأنه تمادى في سياسة الاسترضاء التي يتبعها حيال حركة طالبان في قتالها ضد بقية العالم. وينبغي لمجلس الأمن أن يقر بوجود هذا التهديد للسلم والإخلال بالسلم وأعمال العدوان من جانب باكستان. وأن يتخذ التدابير المناسبة ضد مرتكبيها وذلك وفقا للمادتين ٤١ و ٤٢ من الميثاق. هذه الحالة المقلقة في أفغانستان تتطلب عملا محددا من مجلس الأمن. لقد آن الأوان لتناول مسألة وجود ٢٨٠٠٠ باكستاني مسلح في أفغانستان على أساس المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

إن موقف طالباني المتصلب والرافض بعناد تجاه السلم وحقوق الإنسان، معروف تماما للمجتمع الدولي. فلنذكر مرة أخرى كيف تنظر ميليشيا طالبان الرجعية، التي تحصل على المساعدة والرعاية من حلفائها من وراء الحدود، إلى الأحداث التي تجري في أفغانستان وكيف تتخيلها.

جماعة طالبان لهم رد خاص على كل مسألة تثيرها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، فعندما طلب منهم تشكيل حكومة تمثيلية تستند إلى قاعدة عريضة، أجابوا بأنهم وضعـوا أجزاء كثيرة من أفغانستان تحت سيطرتهم العسكرية، وأن هذا يعتبر حكومة تمثيلية تستند إلى قاعدة عريضة. وعندما طلب منهم إجراء انتخابات في أفغانستان ذكروا أن الانتخابات مناوئة للإسلام. وقالوا إن البلدان المسلمة الأخرى التي تأخذ بمبدأ الانتخابات تتجاهل التعاليم الحقة للإسلام. وعندما طلب من الطالبان احترام حقوق الإنسان، أجابوا بأن لديهم معاييرهم الخاصة لحقوق الإنسان. وقالوا إن حقوق الإنسان في البلدان المسلمة الأخرى لا تقوم على أساس الإسلام.

واستجابة للطلبات المتكررة المستمرة باحترام حقوق الإنسان للمرأة وإعادة فتح مدارس البنات كما ذكرت صحيفة "واشنطن بوست" في عددها الصادر في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، قالـوا إن البلدان التي تتحدث عن حرية المرأة تريد استغلالهن في الدعارة والترفيه، حتى يتقدم بهن العمر وتنعدم فائدتهن. ويقول الطالبان إنهم يعرفون تماما كيف يتعاملـون مع النساء ومع الفتيات.

وعندما طلب من الطالبان وضع حد لإنتاج المخدرات والاتجار بها يقولون إنه على الرغم من أن المخدرات تنتج في أفغانستان، فإنها تستهلك في الخارج. ويقولون أيضا إن إنتـاج المخدرات وتهريبها عمليات يتكسب منها الطالبان وبعض القادة العسكريين الباكستانيين. وعندما يطلب منهـم إجراء مفاوضات مع الأطراف الأخرى في الصراع، ومـرة أخـرى اقتبس مما ورد في صحيفة "واشنطن بوست"، يقولون الأولوية الأولى هي نزع سلاح المعارضة وأن المفاوضات لن تأتي إلا بعد ذلك.

ليس للسلم مكان في جدول أعمال طالبان وحتى عندما قام السيد الأخضر الإبراهيمي المبعوث الخاص للأمين العام بحثهم على الدخول معنا المحادثات المباشرة التي عقدت في عشق آبادا في ٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٨، رفضوا المشاركة. وفي ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨ ترك الطالبان على نحو انفرادي المفاوضات التي دارت بين الجانبين في إسلام آباد تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. كما خرقوا وقف إطلاق النار المتفق عليه استجابة لطلب من الأمم المتحدة والولايات المتحدة، بشنهم هجوما كبيرا شمالي كابول. وعندما فشل العدوان العسكري لطالبان عادوا في اليوم التالي، ٢٦ نيسان/أبريل، إلى المفاوضات، وبعد ذلك بفترة قصيرة تركوا المفاوضات مرة أخرى، وعلى نحو انفرادي أيضا، حسبما ذكر الأمين العام نفسه.

إن تصلب طالبان يرجع أساسا إلى اعتقادهم الثابت والعنيد بأن الحل العسكري هو الحل الوحيد. هذه القناعة تدل أيضا على أفكار موجهيهم الباكستانيين الذين يصرون على السيطرة على أفغانستان. وبالتالي فإن كل الجهود التي تبذل للتوصل إلى حل سلمي تحبط عمدا. ولم يندهش أحد عندما علم أن طالبان لم يرفضوا فحسب حضور تجمع الجماعات الأفغانية في بون بألمانيا في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٨ لمحاولة بدء ما كان التجمع يأمل أن يصبح الجمعية التقليدية الكبرى أو "لوياجيرغا" ولكنهم أدانوا، قبل أسبوع واحد، الاجتماع الأفغاني الجامع وقاموا بدعم من القوات الجوية الباكستانية بعمليات عسكرية كبيرة في شمال أفغانستان.

إن دولة أفغانستان الإسلامية تؤيد بقوة وجهات النظر التي أعرب عنها في هذه الجمعية العامة منذ سنوات بأنه لا يوجد حل عسكري للنزاع في أفغانستان، وأن انسحاب الأفراد المسلحين والقوات المسلحة الأجنبية وعودة المعارضة إلى طاولة المفاوضات لإجراء حوار سياسي يرمي إلى تحقيق تسوية سياسية دائمة للنزاع، بالإضافة إلى تشكيل حكومة تمثيلية كاملة عريضة القاعدة متعددة الأعراق هي النقاط الأساسية التي يمكن أن تضمن توفير بيئة للسلم في أفغانستان وفي المنطقة كلها.

إننا نقترح إجراء حوار بين الجماعات الأفغانية يتم فورا ودون أية شروط على أساس المبادئ التالية التي تنبع من برنامجنا الوطني والتزامنا الدولي بالفقرة ٢ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى ثقافتنا ومعتقداتنا.

أولا، فيما يتعلق بمبادئ الإسلام، فإن المعتقدات والتعاليم الإسلامية هي المبادئ التوجيهية ذات القيمة العظمى ولا بد أن يستند إليها النظام السياسي المقبل والدستور وجميع القوانين الأخرى.

ثانيا، مبدأ الديمقراطية والتعددية يشكل المنبع الأساسي للنظام السياسي المقبل الذي سيقوم في أفغانستان.

ثالثا، فيما يتعلق بمبدأ حقوق الإنسان، فإن احترام حقوق الإنسان - بما في ذلك حقوق المرأة وحق الفتيات في التعليم والعمل والتعايش المفيد في وئام على أساس الأحكام الواردة في صكوك حقوق الإنسان، من بين المبادئ التي ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من أي اتفاق للسلم. وهذا يبين التزامنا كعضو في المجتمع الدولي.

رابعا، مبدأ الانتخابات وتفويض السلطة إلى الحكومة المحلية ينبغي إدراجه في أي اتفاق للسلم باعتباره عنصرا ضروريا لبناء الثقة واعترافا بإرادة الشعب. كذلك فإن الإدارات المحلية، بما في ذلك المجالس البلدية، ينبغي أن تنتخب، كما أن الحكومة التمثيلية المركزية التي تضم على نحو متساو كل الجماعات العرقية وقطاعات المجتمع الأفغاني ينبغي أن تعمل وفقا للدستور.

خامسا، بالنسبة لمبدأ الحياد الدائم والاستقلال، ينبغي لبلدان المنطقة، والمجتمع الدولي أن يعترفوا بالحياد الدائم لأفغانستان. ولن تدخل أفغانستان أبدا في أية أحلاف سياسية أو عسكرية ضد أي دولة أخرى. ولن تستخدم أراضي أفغانستان كقاعدة للعدوان ضد دولة أخرى. وستدار العلاقات الدولية على نحو مستقل وبطريقة تتسق مع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وستشارك أفغانستان بنشاط في عمليات التعاون الاقتصادي الإقليمي والنقل والتجارة العابرة. وستكون شريكا جيدا في مجتمع الأمم.

وترحب دولة أفغانستان الإسلامية باجتماع مجموعة الستة زائدا اثنين الذي عقد على مستوى وزراء الخارجية في نيويورك بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وتوافق أفغانستان موافقة تامة على نقاط التفاهم المشتركة وتعرب عن تأييدها القوي لقرار الأمين العام بإرسال

مبعوثه الخاص السفير الأخضر الإبراهيمي إلى المنطقة وستظل أفغانستان ملتزمة بتقديم التعاون الكامل مع بعثة الأمين العام.

تؤيد دولة أفغانستان الإسلامية تأييدا كاملا الإصلاحات المؤسسية للأمم المتحدة التي أشار إليها الأمين العام في تقريره، وبحق، بأنها "ثورة هادئة" وبالمثل فإن إنشاء حساب التنمية وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، من بين أمور مبتكرة أخرى، تستحق دعم الدول الأعضاء. لكن أقل البلدان نموا، وبصفة خاصة البلدان المنكوبة بالحروب، ينبغي أن تعطى الأولوية في الاهتمام في هذا الميدان.

إن الدول الأعضاء، في إعلانها بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، تعهدت

"بأن تهدي القرن الحادي والعشرين أمما متحدة لها من العدة والتمويل والبناء ما يجعلها قادرة على تقديم خدمة فعالة للشعوب التي باسمها أنشئت". (القرار ٦/٥٠).

وهذا ينبغي أن يتضمن الإطار المؤسسي للمنظمة، أي: مجلس أمن بأساليب عمل وتكوين تعبر على نحو أفضل عن احتياجات اليوم وحقائق الواقع.

إن الفريق العامل، الذي فوض للنظر في هذه المسألة، سوف يبدأ عما قريب عامه السادس من المناقشات المكثفة. إن تلك المناقشات لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية. وقد آن الأوان لنضع جدول أعمال محددا ولنتصرف إذا شئنا أن نواجه تحديات الألفية القادمة. ولذا تساند أفغانستان إصلاحا شاملا يجعل عمل مجلس الأمن أكثر شفافية، ويجعل تكوينه أكثر تمثيلا. ومعنى ذلك إعطاء مقاعد دائمة للعالم النامي وللعالم المتقدم النمو، وإعطائها بين العالم المتقدم النمو للاعبين اقتصاديين عالميين مثل ألمانيا واليابان. وفي الوقت نفسه، ينبغي إضافة عدد كاف من المقاعد غير الدائمة، كي تراعى مصالح البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولذا يجب تعديل الميثاق للتقليص بدرجة حاسمة من استعمال حق النقض لأنه مناف للديمقراطية إلى أقصى حد. إن القرن القادم يتطلب مجلس أمن يتمشى مع الملامح الجديدة للعالم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي رئيس وفد بربادوس، سعادة السيد كارلستون بوشيه، وأعطيه الكلمة.

السيد بوشيه (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يطيب لي، بصفة خاصة، أن أهنئ السيد ديدييه أوبيرتي، بوصفه المندوب الموقر لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على انتخابه رئيسا للدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، وأن أعرب له عن التعاون الكامل من وفد بربادوس. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق لسلفه، السيد هينادي أودوفينكو، على زعامته الفعالة وإدارته أعمال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة - جمعية الإصلاح.

الدورة الثالثة والخمسون هذه، التي سوف تختتم مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين، تضطرنا للتركيز على استعداد الأمم المتحدة لتحديات الألفية الجديدة. إن هذه الدورة يمكن تماما أن تكون دورة تاريخية، إذا ما قررت أن تزود المنظمة بما يلزمها وتعيد نبض الطاقة إليها، كي تمسك بناصية هذه اللحظة العظيمة.

إن عملية الإصلاح الشامل جارية. وتؤيد بربادوس بقوة مقترحات الأمين العام، خصوصا ما يرمي منها إلى تحسين كفاءة المنظمة وفعاليتها. ووفدي سعيد بالبداية المشجعة لهذه العملية. غير أننا نود أن نحذر من إدخال إصلاحات مدفوعة باعتبارات غير سليمة تتمثل في تخفيض عدد الموظفين أو محددة مسبقا كنتيجة للقيود المفروضة على الميزانية. وإذا حدث ذلك، فقد يعرض حقا للخطر تنفيذ برامج عمل المؤتمرات العالمية ذاتها - من ريو إلى روما - وهي الأولويات العالمية التي تبنتها الدول الأعضاء.

والإصلاح المجدي يضطرنا أيضا إلى معالجة الأزمة المالية التي ضغطت على منظمتنا فترة استطالت كثيرا، فأضرت بسلامتها واقتضت استعمال طرائق حسابية ابتكارية، لتظل المنظمة واقفة على قدميها. إن التأخير الطويل في دفع المستحقات، من أكبر دولة مساهمة، ليس إرثا تفخر به الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. فلنضع هذه المنظمة على أرضية مالية سليمة، من خلال السداد العاجل للمتأخرات، بدون شروط، تمشيا مع الالتزامات الناشئة عن ميثاقنا.

إن إصلاح مجلس الأمن حتم أساسي أيضا إذا أريد أن تظل الأمم المتحدة متمشية مع مقتضيات القرن الحادي والعشرين. وعلى وجه التحديد يجب أن يعبر المجلس، على نحو أفضل، عن العضوية الحالية للمنظمة، ويجب أن يجري مداولاته بمزيد من الشفافية.

إن التهديد المتعاظم للسلم والأمن العالميين ضغط بشدة على مقدرة المنظمة على التغلب على مشاكلها، مما ينوه بالضرورة الملحة لتنسيق وتحديث آلية الأمم المتحدة لحفظ السلام. كنا نتوقع أن تكون نهاية الحرب الباردة فاتحة لعصر جديد من السلم والاستقرار، ولكن الطبيعة المتغيرة للصراع برهنت على أن الآلية التقليدية للمنظمة غير مزودة بما يلزمها، وأن الإرادة السياسية للعمل مقيدة بشدة، حتى في مواجهة الجرائم غير المتصورة التي ترتكب ضد الإنسانية.

ولذا يحيي وفدي النتيجة الناجحة لمؤتمر المفوضين الذي انعقد مؤخرا في روما، وأدى إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية كهيئة دائمة. إن هذا النظام الأساسي، الذي يمثل حدثا بارزا، إنما هو تكملة ملائمة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين له. ويطيب لنا أن ننوه بأن البند الخاص بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، قدمه وفد ترينيداد وتوباغو في الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة، سنة ١٩٨٩.

إن عالم ما بعد الحرب الباردة لم يصبح مكانا أكثر أمانا. واندلاع نزاعات جديدة، واستعصاء صراعات قديمة، أسفرا عن تردي الحالة الاقتصادية الهشة في كثير من البلدان النامية. وقد أدى تزعزع الاستقرار هذا إلى تحويل الطاقات والموارد عن الأولويات التي تقتضيها السياسة العامة، والمتمثلة في التنمية المستدامة وفي تقليص الفقر. إن ٩٠ في المائة من صراعات اليوم إنما تحدث داخل البلدان وليس فيما بين البلدان. ومعظم الإصابات هي بين المدنيين وليس بين الجنود، وبذلك ازداد القلق الدولي على إزهاق الأرواح وتعويق آلاف من الضحايا الأبرياء كل عام. ولذا انضمت بربادوس إلى ١٢١ دولة في أوتاوا، في كانون الأول/ديسمبر الماضي، ووقعت على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ونفاذ هذه الاتفاقية ابتداء من أول آذار/ مارس ١٩٩٩ لن يكون سابقا لأوانه مطلقا.

وتعترف بربادوس بتزايد الخطر الذي يخيم على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في القيام بواجباتهم، وتأسى لما حدث مؤخرا من إزهاق أرواح في عدد من المحطات. وتناشد جميع الأطراف في الصراعات أن تحترم الدور الحيادي لخادمي السلام الشجعان والمتفانين وأن تعمد إلى المصالحة والحلول الوسطى؛ وعندئذ فقط سوف تتمكن من إرساء الاستقرار الداخلي الضروري بدرجة حرجة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ولتحسين مستويات المعيشة لشعوبها.

إن اتساع مسرح النضال وعدم الاستقرار يهدد السلم والأمن العالميين على عدد من الجبهات. فتعطل المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين يجدد قلقنا حول آفاق السلام في منطقة أنهكتها المنازعات. ولقد وصلت ذراع الإرهاب الآن إلى بلدان لم تكن أصابتها ويلاته. وأصبحت التجارة الدولية غير المشروعة بالمخدرات والأسلحة، وخاصة الأسلحة الصغيرة - أخطر تهديد للديمقراطية والأمن في الدول الصغيرة.

وجلبت التجارب النووية مخاوف جديدة بشأن قضية الانتشار. وسوف نواصل تأييدنا لأهداف عدم الانتشار مما يؤدي إلى القضاء على جميع الأسلحة النووية.

وستواصل بربادوس إدانتها، بأشد العبارات، لجميع أعمال الإرهاب. وسنعمل بلا فتور مع الشركاء الإقليميين وبرنامج الأمم المتحدة للمكافحة الدولية للمخدرات ومع المجتمع الدولي لتنفيذ برنامج عمل بربادوس لمكافحة ويلات الاتجار بالمخدرات.

والدرس المستفاد من هذه الحالة الأمنية واضح. فالعلاج يتجاوز قدرة أي بلد بمفرده حتى ولو كان من بين أكثر البلدان تقدما في النمو. ويتطلب واقع الترابط العالمي مزيدا من الالتزام بأهداف الأمن الجماعي وتحسينا لتنسيق العمل لمواجهة تهديد الأمن العالمي.

أنتقل الآن بإيجاز إلى بُعد آخر من أبعاد مشكلة الأمن العالمي - ألا وهو أمن الإنسان. واسمحوا لي في هذا الصدد أن أسلّم بواجب الامتنان الذي تدين به البلدان النامية للاقتصادي الباكستاني الموقر المرحوم محبوب الحق، صديقي وزميلي. فهو الذي وضع، أكثر من غيره، ظروف الإنسان في صلب التفكير الإنمائي العصري، لا سيما عن طريق عمله الرائد في سلسلة تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية. وقد كان

إسهامه الفكري كبيرا في المناقشات بشأن التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر. كما ركز اهتمام السياسات العامة على الناس، وخصوصا على محنة أكثر من خمس سكان المعمورة الذين يعيشون في ظروف الفقر واليأس.

وينبغي أن يبقى هذا الاهتمام بحق جميع الناس في التنمية عنصرا محوريا في مناقشة العولمة وتحرير التجارة وتأثير هاتين الظاهرتين على البلدان النامية، لا سيما أشد البلدان فقرا. ونرى أن على الأمم المتحدة أن تكون ضمير المجتمع الدولي الناطق باسم الفقراء والمستضعفين في هذه المحادثة العالمية.

لذا يرحب وفدي بالحوار الرفيع المستوى الدائر مؤخرا في الجمعية العامة بشأن التأثير الاجتماعي والاقتصادي للعولمة والترابط وآثارهما على السياسات. لقد وجدنا المناقشات عملية. وبرز اتفاق كبير على أن عملية العولمة فتحت آفاقا جديدة لتسريع النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة من خلال التدفق الحر لرأس المال عبر الحدود. بيد أن بلدانا نامية كثيرة لم تأخذ نصيبها بعد من ثمار هذه العملية. وبينما أصبحت فوائدها جلية، فإن المخاطر المصاحبة لها أقل وضوحا وإن كانت ضخمة. فمن كان يتصور أن اقتصادات شرق آسيا سوف تبتلعها أزمة مالية بهذا الحجم وبهذه الدرجة من التقلب والاضطراب، حتى تهدد نسيج مجتمعاتها ذاته، بل والاقتصاد العالمي كله؟

وإذا كانت قد طرحت أسئلة كثيرة حول فوائد وأضرار عدم تقييد تدفقات رأس المال، الكامنة وراء هذه الأزمة، وحول دور مؤسسات بريتون وودز في هذا النظام العالمي فإن الإجابات المطمئنة قليلة. واضح أن الأزمة تشير في جزء منها إلى عجز البنيان المالي العالمي وإدارته. إننا نرى اقتصادا عالميا يختلف اختلافا جذريا عن اقتصاد عقد مضى إلى درجة يضطرنا إلى التركيز على العجز في فهمنا لطرق أدائه ولكيفية تصميم هيكل جديد لنديره إدارة سليمة. وبما أنه لم يظهر حتى الآن نهج ثابت لسياسة التكيف مع العولمة - وخاصة لتدابير تحمي الفقراء والفئات المستضعفة - فالواجب يفرض أن يعلو صوت الأمم المتحدة في مناقشة مجالات البحث الدقيقة هذه.

والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالنظر إلى ضعفها إزاء الصدمات البيئية والاقتصادية، نجدها تتابع التطورات في الاقتصاد العالمي بكثير من القلق. وإننا نرحب بعدد من الدراسات الجارية بشأن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ عقدت أمانة الأمم المتحدة اجتماعا لفريق خبراء مخصص لوضع أرقام قياسية للضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وخلص الاجتماع إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية كمجموعة أضعف من مجموعات البلدان النامية الأخرى. ومنذ فترة وجيزة أنشأ الأمين العام للكمنولث لجنة رفيعة المستوى رأسها معالي أوين آرثر، رئيس وزراء بربادوس، وأجرت مشاورات مع الوكالات الدولية الرئيسية بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، بشأن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما في الظروف العالمية الراهنة.

وكما لو أن هذا الواقع يحتاج إلى توكيد، داهمنا الإعصار جورج قبل أيام قلائل بتذكرة قاسية، حيث قضى نهائيا وفي بضع ساعات على نمو اقتصادي استغرق تجميعه سنوات طويلة. أننا نأسى للخسارة الفادحة في الأرواح ولانتشار الدمار الواسع النطاق في الممتلكات في عدد من جزر الكاريبي الشقيقة وكذلك في جنوب الولايات المتحدة. ونضم صوتنا إلى النداء بتقديم المساعدة الدولية العاجلة.

تشاطر بربادوس البلدان النامية قلقها المتنامي إزاء آثار العولمة وتحرير التجارة، نظرا لقاعدة مواردها المحدودة وقدرتها التقنية المحدودة. ونسلّم بأن التكيف مع هذه العملية، التي يتعذر العدول عنها، حتمي وليس خيارا، وبأن البلدان ستدفع الثمن غاليا لاتباع سياسة التراخي. ولذا فإن بربادوس تنفذ برنامجا عريضا للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي بغية تحسين السيطرة على التغير العالمي السريع وتعميق في الوقت نفسه اندماجها في الاقتصادي الإقليمي ولا سيما في الجماعة الكاريبية. وقد صادف المؤتمر الأخير لرؤساء الحكومات، المعقود في سانت لوسيا في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٤ تموز/ يوليه، العيد الفضي للاتحاد، وأعطى مزيدا من الزخم للتقدم نحو إقامة سوق واقتصاد وحيد.

واستجابة لطلبات السياسات الخاصة بالعولمة أنشأت دول الجماعة الكاريبية آلية تقنية بتوجيه سياسي رفيع المستوى لدعم المفاوضات الإقليمية الجارية في إطار نصف الكرة. وسوف تؤدي هذه المفاوضات إلى إنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكتين في عام ٢٠٠٥. وستكون هذه أكبر التكتلات التجارية الإقليمية وأكثرها

تميزا. إننا نسلّم بأن الدعم التقني سيكون مطلوبا على أساس جارٍ لضمان أن تنمي الدول الصغيرة قدرتها على التفاوض بفعالية ومشاركتها المنصفة في مزايا التجارة وتأمين ترتيبات انتقالية بشأن دخولها بحيث تقلل إلى أدنى حد من انعزالها.

وعلى المستوى الدولي الأرحب كان من بواعث سرور بربادوس أن استضافت في أيار/ مايو ١٩٩٨ الدورة السابعة والستين لمجلس وزراء البلدان الأفريقية والكاريبية وبلدان المحيط الهادئ، وكذلك الاجتماع الثالث والعشرين المشترك لمجلس وزراء اتحاد البلدان الأفريقية والكاريبية وبلدان المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، لقد ركزت هذه المشاورات على مستقبل العلاقات بين الاتحادين، وخاصة على هيكل التعاون بعد انتهاء سريان اتفاقية لومي في عام ٢٠٠٠.

في أعقاب تلك الاجتماعات، تولت بربادوس رئاسة مجلس وزراء مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، الذي سيبدأ اليوم، ٢٩ أيلول/سبتمبر، مفاوضات رسمية لوضع ترتيبات تخلف اتفاقية لومي. وهنا أيضا سوف تتعزز مشاركة الجماعة الكاريبية بالعمل الفني لآلية التفاوض الإقليمية وبتوجيهها. ودول الجماعة الكاريبية ستلتمس الفرص للتعاون المثمر وتشاطر المعلومات مع سائر أعضاء مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، أثناء هذه المفاوضات الحاسمة.

إن مجرد إشارة عابرة إلى العلاقات بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وبين الاتحاد الأوروبي، تثير قلقنا حيال قضية طال أمدها ولم تُحسم بعد، وهي قضية صادرات الموز من دول الجماعة الكاريبية إلى الاتحاد الأوروبي. فقرار منظمة التجارة العالمية بشأن هذا الموضوع، في حالة تنفيذه، سيكون له تأثير مدمر على اقتصادات البلدان المتضررة، وعلى مصدر رزق قطاعات كبيرة من سكانها. ومن شأنه، علاوة على ذلك أن يخلق إحساسا بعدم اليقين بالنسبة للاستثمار والاحتمالات الشاملة للتنمية في المنطقة. ولا تزال هذه القضية الشغل الشاغل لدول الجماعة الكاريبية التي يحدوها الأمل في أن يتسنى التوصل في القريب العاجل إلى حل مرضٍ لهذا الضيم.

ويتطلع وفدي إلى الدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، والتي سيجري فيها استعراض برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية. وفي إطار تحالف البلدان الجزرية الصغيرة النامية، سنشارك بنشاط في العملية التحضيرية، بما في ذلك مؤتمر المانحين المزمع عقده في شباط/فبراير ١٩٩٩. ونؤمن بأن ذلك المؤتمر سيتيح فرصة مفيدة لتشجيع دعم مجموعة من المشاريع التي تُعطَى أولوية والتي ستعزز تنفيذ هذا البرنامج على مدى عدة سنوات مقبلة.

كما نعلق أهمية مماثلة على اجتماع لجنة التنمية المستدامة، المقرر عقده في نيسان/أبريل ١٩٩٩، والذي سيساعد على تعميق عمليتنا التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية. وهذا الاجتماع سيركز على السياحة المستدامة وعلى المحيطات التي تعد بمثابة شريان الحياة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وسوف يؤكد اهتمامنا بالمحافظة على مواردنا البحرية وبإدارتها المستدامة، وسيبرز قلقنا من استعمال البحر الكاريبي في نقل الشحنات العابرة للمواد النووية وغيرها من المواد الخطرة من خلال هذا النظام الإيكولوجي البحري الهش. وهذا هو السبب في أن دول الجماعة الكاريبية ستلتمس الاعتراف بالبحر الكاريبي بوصفه منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة.

وستكون الدورة الاستثنائية معلما هام على طريق تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وبربادوس تفخر بهذا البرنامج الدولي الذي يحمل اسمها، والذي لا يزال يمثل مخططا سليما للسياسات التي تدعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي تأخذ في الحسبان احتياجاتها الخاصة وجوانب ضعفها. ونعتقد أن بإمكاننا، مع استمرار التعاون والدعم من جانب شركائنا الدوليين، تعزيز تنفيذ برنامج العمل، وتوطيد قدرته على البقاء في المدى البعيد.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بأن أقول إن هذه الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة معروض عليها قضايا حيوية عديدة لكي ننظر فيها. إلا أن وفدي يؤمن بأنه ليس من بين هذه القضايا ما هو أعلى أولوية من تجديد الالتزام بهذه المنظمة التي لا غنى عنها، وتعزيز قدرتها على مواجهة تحديات الألفية الجديدة. إن الدول الجزرية الصغيرة النامية تؤمن إيمانا عميقا بالأمم المتحدة، وقد وضعت ضعفها بكل ثقة في وجدان المجتمع الدولي. ولكن الأهم من ذلك، هو أنها المؤسسة الوحيدة التي تجسد أهداف السلام والأمن والتنمية المستدامة

والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، التي تحدد إنسانيتنا المشتركة.

وتتعهد بربادوس بالتزامها الكامل بهذه الرسالة العالمية وبدعمها التام لها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية كينيا، الأونرابل بونايا أدهي غودانا.

السيد غودانا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتهنئة الرئيس على انتخابه بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وإنني لعلى ثقة بأننا في ظل قيادته القديرة وبفضل خبرته الدبلوماسية الواسعة، سنحظى بمداولات مثمرة ودورة ناجحة.

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بسلفه، السيد هينادي أودوفينكو، على ما أبداه من مهارة وحساسية أثناء ترؤسه أعمال الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين.

أود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على الأمين العام، السيد كوفي عنان، لجهوده الدؤوبة في سبيل بناء أمم متحدة مزدهرة، من خلال الإصلاحات الجارية التي تستهدف جعلها أفضل قدرة على مواجهة تحديات الألفية المقبلة. وعلى الرغم من أن عملية التكييف وإعادة التوجيه يمكن أن تكون مؤلمة في بعض الأحيان، فكلّي ثقة بأن الأمم المتحدة تحت قيادة السيد عنان ستستمر في الازدهار. وكينيا تؤازر الأمين العام في هذه الجهود.

توفر الجمعية العامة فرصة للدول الأعضاء للتناقش ولاكتساب آراء وتصورات مفيدة، بشأن قضايا عالمية أساسية تهم المجتمع الدولي بأسره، مثل تأمين نظام عالمي مستقر وسلمي ومنصف. وفي هذا السياق، ما زلنا نلمس وجود الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلام وبناء السلام، والبرامج الإنمائية والمساعدة الإنسانية في أفريقيا، وأوروبا وآسيا والأمريكتين.

ففي منطقتنا، على سبيل المثال، أود أن أنوه بالعمل الجيد الذي ينجزه برنامج البحيرات الكبرى، ومقره نيروبي، والذي يجري تنفيذه تحت إشراف فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالإغاثة والتعمير والتنمية. هذا البرنامج يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويسهم إسهاما عظيما في تحديد الأولويات الإنمائية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى وهي تسعى جاهدة للانتقال من مرحلة الصراع إلى مرحلة التنمية. وفضلا عن ذلك، تقدر كينيا الاستجابة السريعة التي أقدم عليها فريق الأمم المتحدة لإدارة الكوارث لمواجهة حالة الجفاف والفضيانات التي سببتها ظاهرة النينيو. هذا علاوة على أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بدعم من برنامج الأغذية العالمي، تواصل السهر على احتياجات اللاجئين في بلدنا. وكل هذه الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة تستحق الثناء وتحتاج إلى التشجيع والمؤازرة.

في السنوات العشر الماضية شهدنا تقدما ملحوظا في مجال الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتعاون الدولي. ومن المؤسف، مع ذلك، أنها أيضا كانت فترة قتل فيها ٤ ملايين شخص تقريبا في صراعات مسلحة. وأغلبية هذه الصراعات، التي أصبحت الآن تهدد السلم والأمن الدوليين، هي داخل الدول وليست فيما بينها. ففي الوقت الراهن يوجد ما يقرب من ٣٠ حربا أهلية، وعدد أكبر من ذلك بكثير من صراعات أقل حدة تدور في مناطق مختلفة من العالم. وهذا النمط الجديد من الصراعات يأتي بمشاكل جديدة وتحديات جديدة في مجال حل الصراعات. ومن ثم، تقوم الحاجة إلى استعراض الآليات القائمة لحل الصراعات لجعلها قادرة على مواجهة التحديات الجديدة. وكما أشار الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح، أمام مجلس الأمن في حزيران/يونيه هذا العام:

> "تحتاج الأطراف الفاعلة على المستويين الدولي والوطني إلى اتخاذ تدابير سياسية واقتصادية واجتماعية تولّد داخل المجتمعات شعورا بالأمل بدلا من اليأس، وشعورا بالاندماج والمشاركة بدلا من الاستبعاد، وشعورا بالانتماء بدلا من الاستلاب". (S/PV.3896، ص ٥)

إن مصداقية المجتمع الدولي ترتهن بقدرته على تنفيذ الحلول العادلة، والجذرية في بعض الأحيان، للقضايا الهامة. ويحضرني هنا التصميم المحمود الذي قرر به المجتمع العالمي معاقبة مرتكبي جرائم الحرب وغير ذلك من انتهاكات القانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، ترحب كينيا بعمل المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة، وكذلك بالمحكمة الجنائية الدولية

التي ستصبح واقعا في الغد القريب. وعلى المجتمع الدولي أن يثبت بالدليل عزمه على ملاحقة العناصر الإجرامية تلك أيا كانت وأينما كانت.

وتؤيد كينيا إضفاء الشرعية على الهيئات الإقليمية المعنية بحفظ السلام وتدعيمها. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والجماعة الاقتصادية لـــدول غرب أفريقيا، تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية في غرب أفريقيا تضربان مثالين رائعين على التنظيمات الإقليمية التي تسهـــم مساهمات جمـــة في حفظ السلام في حالات الصراع. وأود أن أؤكد أيضا الدور الممتاز الذي يضطلع به كومنولث الدول المستقلة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في حالات الصراع فـــي كرواتيا، والبوسنة والهرسك، وألبانيا، وأبخازيا، وجورجيا، وحاليا في منطقة كوسوفو في يوغوسلافيا.

وفي أفريقيا، أعادت قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تثبيت حكومة الرئيس كاباه المنتخبة ديمقراطيا فـــي سيراليون واستعادت النظام الدستوري في ليبريا. والأداء الممتاز لبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي في جمهورية أفريقيا الوسطى يستحق الثناء أيضا. وفي منطقة شرق أفريقيا، تواصل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تشجيع الحوار السياسي بين الفصائل المتحاربة في السودان والصومال. وفي الجنوب الأفريقي، بدأت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مبادرات تعالج جملـــة أمـــور، منها الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وهذه المنظمات الإقليمية أحرزت تقدما كبيرا في مجال حل الصراعـــات ويجب أن تعطى التقدير الواجب والدعم اللازم. إلا أنني أود أن أؤكد أن مسؤولية المحافظة على السلم والأمن الدوليين لا تزال تقع أساسا على أكتاف مجلس الأمن الدولي.

وعقد الجلسات الاستثنائية المعنية بأسباب الصراع وبتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا أكد الحاجة إلى بذل جهد دولي متضافر لتعزيز السلم والأمن في قارتنا. وأثناء الجلسة الاستثنائية المعنية بأفريقيا التي عقدت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وجلسة المتابعة التي عقـــدت في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، لاحظ المجلس أنه على الرغم من التقدم الذي أحرزته بعض الدول الأفريقية، ظلت الصراعات المسلحة في القارة من حيث عددها ومن حيث حدتها مصدرا للانشغال الشديد. ونشاطر الأمين العام وجهة نظره بأن السلام الدائم والتنمية الاقتصادية أمران متلازمان. وكينيا ترحب بالتحدي الذي وضعه الأمين العام في المجالات العريضة الثلاثة التي أكد عليها في تقريـــره؛ وهي ضرورة اعتماد أفريقيا على الردود السياسية بدلا من العسكرية في التصدي للمشاكل؛ والحاجة إلى استجماع الإرادة السياسية للنهوض بجدية بالحكم السليم وحقوق الإنسان والديمقراطية؛ وأخيرا، ضرورة تنفيذ واتباع مختلف الإصلاحات اللازمة لتشجيع الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.

ولئن كان الاتجاه العام ينصب على السعي إلى السبل الكفيلـــة بتوثيق التعاون السياسي وتعزيز التكامل الاقتصادي، فإن وحدة واستقرار بعض الدول، ولا سيما في القـــارة الأفريقية، تهددهما الصراعات العرقية والاجتماعيـــة وغيرها من الصراعات داخل الدول. ومما يشغلنا بقدر كبير وبصفة خاصة الصراعات الدائرة في منطقة البحيرات الكبرى والصومال وجنوب السودان، والصراع بين الدول الذي دار مؤخرا بين إثيوبيا وإريتريا. وقد شاركت كينيا وستظل تشارك في الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوتر في أفريقيا وفيما وراءها.

في عامـــي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ استضافت كينيا عدة مؤتمرات قمة بشأن الصراع فـــي جمهورية الكونغو الديمقراطية، واجتماعا بشأن الصراع في جنوب السودان برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ومؤخرا، اجتمع الرئيس موي مع زعيمي إثيوبيا وإريتريا، كل على حدة، باذلا جهده لكفالة التزامهما باتباع المفاوضات بدلا من اللجوء إلى الحرب في نزاع الحدود بينهما. وتساعد هذه الجهود على استكمال المبادرات الهامة التي تتخذها الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية وغيرها، كما نرى أنها تسهم في ضمان تفادي اندلاع حرب شاملة بين إثيوبيا وإريتريا. وأثق بأن النية السليمة اللازمة متوفرة للتوصل إلى تسوية نهائية لهذا الصراع عن طريق التفاوض.

وفيما يتعلق بالصومال، يشغل بالنا عدم إحراز تقدم في الجهود المبذولة لاستعادة الأوضاع الطبيعية واستعادة كيان الدولة في هذا البلد. لقد توقفت مبادرتا القاهرة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. إلا أن وقف الأعمال العدوانية؛ واتفاق الفصائل المتحاربة في مقديشو على تشكيل إدارة مشتركة للمدينة المقسمة؛ وإعادة فتح الميناء والمطار إنما هي أحداث مشجعة. ويراودنا الأمل

في أن تستأنف الأطراف المعنية الحوار الجاد في وقت قريب.

في حزيران/يونيه من هذا العام، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة حول الأطفال في الصراعات المسلحة. وهذه المسألة تهم أفريقيا بصفة خاصة، فهناك قصص مروعة عن الفظائع التي يتعرض لها الأطفال أو يشتركون فيها. وقد تألمنا عندما علمنا بالظاهرة الجديدة المزعجة، ظاهرة "التشغيل في الأعمال المسلحة" في بعض المناطق من أفريقيا، مما يثير قلقنا بشأن إمكان إشراك الأطفال في هذه الأنشطة. وهناك بُعد إضافي وهو سهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة غير القانونية، مما يمكّن من زعزعة الاستقرار في المنطقة كلها، كما أشار إلى ذلك في الأسبوع الماضي السيد جوزياس فان ارتسن، وزير الشؤون الخارجية في هولندا.

الأطفال مستقبلنا، وينبغي لنا جميعا أن نواصل دعم مهمة الأمين العام وممثله الخاص الرامية إلى المحافظة عليهم وحمايتهم في مناطق الصراع المسلح. وتحقيقا لهذا الهدف، يؤكد وفدي من جديد الحاجة إلى الامتثال الصارم من جانب كل الدول الأعضاء للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي.

تؤمن كينيا بأن اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كان خطوة حاسمة في تحقيق أحد الأهداف الرئيسية لتنفيذ الالتزامات المترتبة عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونعتقد أن هدفنا المشترك يجب أن يؤدي إلى نزع السلاح النووي الكامل من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ومن المؤسف أن الرفض الذي لاحظناه من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية للتحرك بسرعة صوب نزع السلاح بطريقة جادة أتاح الذريعة مؤخرا لدول أخرى لكي تجري تجارب نووية. لذلك تقوم الحاجة إلى الحصول على ضمانات أمنية من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وهناك حاجة أهم لاتخاذ تدابير فورية وبذل جهود جديدة تخلص العالم من الأسلحة النووية. ونتوقع من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتحمل مسؤولياتها بجدية عن طريق اتخاذ المبادرات الهادفة إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية من كوكبنا.

وعملية التنمية لم تكن متوازنة في العقد الماضي. فقد سجل عدد من البلدان النامية معدلات مرتفعة للنمو وتمكّن من الإسراع بالتنمية. ولكن كثيرا من البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، حقق تقدما متواضعا. وقد اتسعت كثيرا هوة تفاوت النمو الاقتصادي بين البلدان النامية. وهذه الظروف تقع في إطار من التغيرات السريعة في الاقتصاد العالمي تتسم بالعمليتين التوأم، العولمة وتحرير التجارة، اللتين أصبحتا معلمين من معالم السياسة الاقتصادية العالمية. أما المعاملة التفضيلية التي يتمتع بها عدد كبير من البلدان النامية في ظل النظام المعمم للأفضليات وغيره من الترتيبات التجارية التفضيلية، مثل اتفاقية لومي، فيجري تقويضها باستمرار.

من المحتم على المجتمع الدولي أن يدعم البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية عن طريق توسيع وصول منتجاتها إلى الأسواق، فضلا عن دعم تطوير قدراتها التقنية والبشرية لكي تشارك مشاركة نشطة في نظام التجارة المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يحث على التنفيذ الفعال لنتائج جولة أوروغواي، وبخاصة فيما يتعلق بوصول السلع والخدمات، التي يهم البلدان النامية أن تصدرها، إلى الأسواق.

والبلدان النامية، لا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء، بذلت جهودا كثيرة في العقد الماضي لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وللأسف، لم تسفر تلك الجهود عن أية تدفقات كبيرة. وتدفقات رؤوس الأموال الدولية تلعب دورا هاما في عملية التنمية. وكينيا تؤكد من جديد على احتياج البلدان النامية إلى زيادة الوصول إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على التمويل بشروط تيسيرية. وفي هذا السياق، تعلّق كينيا أهمية كبرى على عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة يُعنى بالتمويل من أجل التنمية.

لقد أصبح تحرير المعاملات المالية وزيادة حرية انتقال رأس المال هدفين هامين من أهداف السياسة العامة في بلدان عديدة. وإن الحاجة الناشئة إلى معالجة التدفقات الرأسمالية الدولية الضخمة المصحوبة بتجارب الاضطرابات والتقلبات الشديدة على الصعيد المالي في بعض الاقتصادات الآسيوية، أبرزت ضرورة إصلاح النظام المالي الدولي. وفيما يختص بالأزمة المالية الآسيوية، يود وفدي أن يدعو إلى اتخاذ إجراءات تستهدف استعادة الاستقرار في البلدان المتضررة، لتجنب حدوث عواقب سلبية خطيرة في شتى أنحاء العالم.

لا تزال مشكلة الديون الخارجية التي تعاني منها البلدان النامية المنخفضة الدخل، ولا سيما بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، بلا حل. والمجتمع الدولي مدعو إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى التوصل إلى حلول دائمة لمشكلة الديون. وفيما يختص بالدين الثنائي الرسمي، فبينما يسعدنا اعتماد نادي باريس لأحكام نابلي، فما زلنا نشعر بالقل بسبب بطء خطى تنفيذ تلك الأحكام. وتود كينيا أن تحث نادي باريس الجامع للبلدان المقرضة على إعادة النظر في معايير الأهلية، لكي يتسنى إدراج جميع البلدان النامية المنخفضة الدخل ضمن المستفيدين. كما تحتاج مشكلة الديون المتعددة الأطراف إلى أن تحظى باهتمام جدي، مع مراعاة مسائل من قبيل زيادة التمويل التساهلي، وإلغاء الديون، وتخفيضها، وتخفيف وطأتها.

ويود وفدي أن يعرب عن قلقه إزاء الاتجاه السلبي للمعدلات الحقيقية للمساعدة الإنمائية الرسمية على مدى سنوات. وفي هذا الصدد، تود كينيا أن تدعو البلدان المانحة إلى عكس هذا الاتجاه على وجه السرعة، تمشيا مع التزاماتها المقررة في قرارات شتى صادرة عن الأمم المتحدة، ومع هدف بلوغ الرقم المستهدف المتفق عليه دوليا والمتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. ويستلزم ترابط الاقتصاد العالمي منا في العالم النامي دعوة المجتمع الدولي، بما فيه وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمانحون المتعددو الأطراف والثنائيون، إلى مساندة تنفيذ استراتيجيات ترمي إلى تنمية البلدان النامية وإعطاء أولوية لتمويل التنمية وتوسيع نطاق التجارة في تلك البلدان بتعبئة موارد جديدة وإضافية.

وترحب كينيا بتعيين السيد كلاوس طوفر مديرا عاما لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وترقية مركز نيروبي إلى مستوى مكافئ لمستوى مركزي الأمم المتحدة في فيينا وجنيف. وبينما تمضي الأمم المتحدة في تدابير الإصلاح بهدف استعمال الموارد بكفاءة، يتحتم على المنظمة أن تكفل استعمال المرافق الموجودة داخل المنظومة إلى أقصى حد وبطريقة رشيدة سعيا إلى حصر الهدر في أضيق الحدود الممكنة. وكينيا بوصفها مضيفا لمركز الأمم المتحدة الوحيد في العالم النامي يساورها القلق من أن المرافق الكائنة في نيروبي لا تستغل بكامل طاقتها. وسيكون من دواعي تقدير كينيا أن يتحقق الحد الأقصى من استخدام مرافق مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لمحاولة التوصل إلى مستويات استغلال القدرات المتحققة في جنيف وفيينا. ونود في هذا الصدد، أن نشكر الأمين العام على مختلف التدابير التي اتخذها بهدف تحسين هذه الحالة. وكينيا تواصل الحث على ضرورة الالتزام بمختلف قرارات الجمعية العامة المتخذة بشأن هذه المسألة.

كما نلاحظ أن كلا من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز المستوطنات البشرية بحاجة إلى التعزيز بترشيد إدارتهما في المجالين المالي والإداري. وفي هذا الصدد، ترحب كينيا بإنشاء فرقة العمل المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية، التي يتمثل هدفها في تقديم توصيات بتدابير جديدة تستهدف تعزيز هاتين المنظمتين وإعادة تشكيلهما على أساس قراري الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) و ١٦٢/٣٢، مع مراعاة قرارات وتوصيات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة المستوطنات البشرية. وينبه تقرير الفرقة العاملة إلى التحديات التي ما زلنا نواجهها في هذا المجال. فهو يذكر أن المطالب الإنسانية فيما يتعلق بالمنظومة العالمية الداعمة للحياة لا تزال تتصاعد مع انتشار الفقر والثراء بالتوازي جنبا إلى جنب في شتى أنحاء العالم. وعلى الرغم من جميع الجهود المبذولة منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، المعقود في استكهولم، ما زالت البيئة تتدهور في أنحاء عديدة من العالم. وهناك اتجاهات اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية معينة تتسبب في تفاقم هذه المشاكل. وعلى ضوء ذلك يتحتم تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتوفير موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها لتحسين تنفيذ ولايته، واتخاذ إجراءات أشد وأكثر تناسقا للاستجابة لهذه المشكلات بفعالية. وتمشيا مع أحكام القرار ٢٢٠/٥٢، تحث كينيا على اتخاذ خطوات نشطة بشأن تمويل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي من الميزانية العادية، لتمكينه من الوفاء بولايته.

ويغتنم وفدي هذه الفرصة لكي يعرب عن سخطه واستنكاره إزاء الهجومين الإرهابيين الإجراميين اللذين وقعا في وقت واحد وبلا مبرر في نيروبي ودار السلام في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨. إن الأعمال الإرهابية بطابعها أعمال عشوائية تخلو من الرحمة، والتفجير في نيروبي لم يكن استثناء، فقد وقع في واحد من أكثر الأماكن في المدينة ازدحاما، سواء من حيث الحركة البشرية أو من حيث الأنشطة التجارية. لقد أودى ذلك الحادث حتى الآن بأرواح ٢٥٠ شخصا، ولا تزال أعداد المتوفين في ازدياد. وقد تسبب انفجار القنبلة في أضرار قدرت قيمتها بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار.

وأسفر التفجيران الحادثان في نيروبي، ودار السلام عن أذى متعمد ورعب إلى مدى لا يوصف في بلدينا، اللذين اعتبرا أنفسهما حتى ذلك الوقت بلدين آمنين يعيشان بمنأى عن التهديدات والأخطار التي تمثلها أعمال الإرهاب الدولي. وهذان الحادثان أوضحا بكل جلاء أنه ما من أحد بمأمن من هذه الأفعال الشنعاء أو بمنأى عن أضرارها، وليس هذا فحسب، بل إنهما يقدمان مثالا واضحا على بعد الشوط الذي ذهب إليه مرتكبو العملين الإرهابيين وعلى تعاظم خطرهم.

اسمحوا لي، بالنيابة عن حكومة كينيا، أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناننا للمساعدة السخية والدعم العاجل اللذين أتاحتهما الحكومات والمنظمات الدولية، والمتطوعون الذين أتوا من بلاد بعيدة مختلفة لمساندة جهود الإنقاذ.

وترحب كينيا باعتماد الجمعية العامة في وقت سابق من هذا العام الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد أهمية تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب وفقا للصكوك الدولية ذات الصلة. ونؤيد اقتراح حركة بلدان عدم الانحياز الداعي إلى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لصياغة رد منظم وملموس من جانب المجتمع الدولي على الإرهاب بجميع صوره ومظاهره.

في الختام، أود أن أكرر من جديد أن كينيا ستواصل الإسهام بنشاط في عمل المنظمة وفي تحمل نصيبها العادل من المسؤوليات والالتزامات بموجب الميثاق. وعلينا جميعا، ونحن ندخل الألفية الجديدة، أن نسهم في الجهود الرامية إلى التخطيط لمسار جديد لأمم متحدة معاد تنشيطها على نحو يجعلها تفي برؤيا من أسسوها وتواجه التحدي في عصرنا وفي العصور المقبلة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة في هذه الجلسة. وقد طلب عدة متكلمين الكلمة لممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق في المرة الأولى وعلى خمس دقائق في المرة الثانية، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشار الممثل الليبي إشارات متعددة لا مسوغ لها إلى بلدي، وتلك الإشارات تعبّر بشكل محزن عن العداوة والانعزالية اللتين ما زالت ليبيا تنظر إلى العالم من خلالهما. إن مثل هذه التعليقات لا تستدعي ردا محددا. وبدلا من ذلك، فإنني باسم الولايات المتحدة، أود أن أمارس حقي في الرد لكي أشجع على تسوية تلك المشكلة على وجه السرعة.

وهذا الصباح أكد ممثل ليبيا أنه لا بد من التقيد بمبادئ الميثاق. ونحن موافقون. فعلى الدول الأعضاء أن تفي بجميع التزاماتها، خاصة تلك التي تنشأ بموجب الفصل السابع. ونناشد ليبيا أن تمتثل تماما لواجباتها القائمة بموجب الميثاق عن طريق الاستجابة بوضوح ودون لبس وبلا شروط لقرارات مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢) و ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣) و ١١٩٢ (١٩٩٨).

لقد أبدت الولايات المتحدة ومجلس الأمن برمته رغبة حقة وبالإجماع من أجل حل هذه المشكلة. وفي إطار المعايير المحددة في القرارات السابقة بدأنا مبادرة أخذت في الحسبان توصيات منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز بل والحكومة الليبية نفسها. ولكن ليبيا، بدلا من القبول الواضح، ردت على ذلك بمزيد من الشروط وبالعبارات البلاغية اللاذعة.

لقد قامت بلدان أخرى بتغيير قوانين مجتمعاتها لكي تستجيب للمبادرة المنصوص عليها في القرار ١١٩٢ (١٩٩٨). وعرض الأمين العام مساعدة مكتبه لتوضيح وتنفيذ أحكام نقل المشتبه فيهما ليحاكما. ولكن ليبيا لم تتخذ أية خطوات ملموسة؛ وفضلت بدلا عن ذلك أن تستغل الوقت الثمين لتؤخر التقدم نحو إيجاد الحل. بل إنها انتهكت نظام الجزاءات منذ اتخاذ القرار ١١٩٢ (١٩٩٨) مرات عديدة تجاوزت في عددها المرات السابقة.

إننا نحث ليبيا على أن تمتثل دون مزيد من الإبطاء، ونناشد جميع المشاركين في هذه الجمعية أن يحثوا ليبيا على الامتثال للقرار ١١٩٢ (١٩٩٨)، في محاولة لإسدال الستار على هذه المسألة. وسيؤدي ذلك الجهد إلى تعليق العمل بالجزاءات. وهذه هي النتيجة التي سترحب بها الولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

ونلاحظ أن ليبيا، في بيانها الذي أدلت به في الجلسة التاسعة عشرة هذا الصباح، قالت إنها ستقبل:

"بإجراء محاكمة المشتبه فيهما أمام محكمة اسكتلندية، ... تعقد في هولندا"

وهذا تحديدا ما هو معروض عليها. ونحن نحث ليبيا على أن تتصرف بسرعة لتنفيذ هذا القرار.

السيد رتشموند (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تود المملكة المتحدة أن تمارس حقها في الرد على البيان الذي ألقاه هذه الصباح الممثل الدائم لليبيا. إن مبادرة المملكة المتحدة والولايات المتحدة، المعلن عنها فأأأي ٢٤ آب/أغسطس من هذا العام - والمتمثلة في عقد محاكمة للمواطنين الليبيين المتهمين بتفجير رحلة بان آم ١٠٣، أمام محكمة اسكتلندية ووفقا للقانون الاسكتلندي في هولندا - لهي مبادرة صادقة حقا. وقد طرحت تلك المبادرة بحسن نية لأننا نرغب فعلا في إسدال الستار على هذه القضية وفي إنصاف ضحايا هذه الجريمة الشنيعة وأسرهم.

لقد سنت المملكة المتحدة في الآونة الأخيرة التشريعات اللازمة لكي تصبح هذه المبادرة نافذة المفعول في القانون المحلي ووقعت على اتفاق مع الحكومة الهولندية بما يسمح بإجراء المحاكمة في هولندا. إن أي ادعاء مفاده أننا، في واقع الأمر، نعتزم عقد المحاكمة في اسكتلندا أو في الولايات المتحدة هو ادعاء من قبيل الكذب الصريح، ونحن ننفيه تماما. إن ليبيا نفسها قامت في مناسبات عديدة، بما في ذلك اليوم، بالقول إنها تقبل محاكمة في هولندا وفقا للقانون الاسكتلندي. ومبادرتنا بالتحديد ستسمح لذلك بأن يحدث. لا أكثر ولا أقل.

وقد أثارت ليبيا عددا من الاستفسارات المفصلة المتعلقة بإجراءات المحاكمة. وكما تعلم ليبيا تماما فإن أية استفسارات قد تساورها يمكن توضيحها ويتم توضيحها عن طريق مساعي الأمين العام التي نقدر مساعدته لنا أيما تقدير. وأود فقط هنا أن أجدد الإعراب عن استعدادنا لتوضيح المسائل عند الاقتضاء.

والآن ننتظر من ليبيا أن تفي بالتزاماتها الناشئة بموجب قرار مجلس الأمن ١١٩٢ (١٩٩٨) عن طريق ضمان نقل المتهمين إلى هولندا لكي تتم محاكمتهما وفقا للقانون الاسكتلندي. وأملنا أن تقوم الآن جميع البلدان التي حثت المملكة المتحدة والولايات المتحدة على الموافقة على المحاكمة وفقا للقانون الاسكتلندي في هولندا بحث ليبيا على أن تتصرف بمسؤولية وأن تسلم المتهمين بحيث يمكن أخيرا للعدالة أن تأخذ مجراها.

السيد زيبير دي فابياني (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد جاء في البيان الذي أدلى به ممثل ليبيا هذا الصباح أن مأساة الرحلة ٧٧٢ لشركة اتحاد النقل الجوي (يو. تي. أي) التي لقي فيها ١٧١ شخصا حتفهم لا تمت بأية صلة إلى الموضوع المشمول بالقرار ١١٩٢ (١٩٩٨). والفقرة الثامنة من القرار ١١٩٢ (١٩٩٨) تعدل شروط بدء تعليق العمل بالجزاءات المتصلة بقضية لوكربي. وهذا أمر أيدناه. إلا أن نص الفقرة الثامنة من القرار ١١٩٢ (١٩٩٨) ذات صلة بالمسألة من حيث صياغتها لأنها تبقي على أحكام القرار ٣٨٨ (١٩٩٣) المتصل بقضية رحلة (يو. تي. أي). والسلطات الفرنسية تبقي الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن على بينة بما يجري في هذا الشأن.

السيد البعباع (الجماهيرية العربية الليبية): يود وفد بلادي أن يمارس حقه في الرد على ما ذكره للتو مندوب الولايات المتحدة ومندوب بريطانيا ومندوب فرنسا. وفي هذا الخصوص، أود أن أؤكد من جديد النقاط التالية.

أولا، إن ليبيا أعلنت قبولها بإجراء محاكمة عادلة للمشتبه فيهما أمام محكمة اسكتلندية تعقد في بلد ثالث، أي هولندا، على أن يؤدي ذلك إلى رفع العقوبات المفروضة على الشعب الليبي. ثانيا، إن ليبيا طالبت بضرورة التوصل إلى اتفاق مع الأطراف المعنية بشأن المسائل التالية، وهي مطالب أعلنت معظم الوفود التي تناولت قضية لوكربي في كلماتها حتى الآن أنها مطالب عادلة وقانونية ومعقولة. (أ) الاتفاق على تقييد وتوضيح وتحديد الشهود المطلوبين من ليبيا ومن جميع الأطراف الأخرى؛ (ب) الاتفاق على مكان قضاء العقوبة في حالة الإدانة، إما في مكان انعقاد المحكمة، أي هولندا؛ أو في ليبيا؛ (ج) ضمان عدم جعل هولندا مكان عبور، أي ضمان عدم تسليم أو نقل المشتبه فيهما إلى بريطانيا أو الولايات المتحدة؛ (د) الاتفاق على حقوق المشتبه فيهما من الناحية الأمنية والقانونية والشخصية والاجتماعية والصحية والدينية وغيرها خلال مختلف المراحل؛ (هـ) الاتفاق بين ليبيا وهولندا حول انتقال المشتبه فيهما من ليبيا إلى هولندا وضمان أمنهما وسلامتهما خلال الانتقال والإقامة والعودة؛ (و) إقرار مجلس الأمن لكل هذه المطالب وتنفيذ الاتفاق المطلوب بإشراف الأمين العام للأمم المتحدة.

إننا مستعدون لتنفيذ قرارات مجلس الأمن على شرط أن يتم الاتفاق بين جميع الأطراف حول جميع

الإجراءات العملية المتعلقة بمحاكمة المشتبه فيهما وتحديد التزامات جميع الأطراف وحقوق وضمانات المشتبه فيهما بكل وضوح ودقة، بحيث تكون المحاكمة عادلة طبقا للقانون الدولي وأن تؤدي إلى رفع العقوبات الظالمة التي عانى منها الشعب الليبي طويلا، حتى يمكن اغلاق هذا الملف نهائيا ونبدأ علاقات بناءة مع الدول المعنية تراعي مصلحة الجميع.

إن الجماهيرية العربية الليبية استجابت لجميع المطالب التي أقرها مجلس الأمن. فأدانت الإرهاب الدولي بكافة أشكاله، ووصل حرصها على ذلك إلى أن طالبت بعقد دورة خاصة للجمعية العامة لدراسة ظاهرة الإرهاب. وقد تحدث رئيس وفدي صباح اليوم بإسهاب وبالتفصيل في كلمته بهذا الخصوص.

في الختام، أود أن أقول إننا مستعدون للتعاون ونشجع المملكة المتحدة والولايات المتحدة على حسم هذه المشكلة وفقا للقانون الدولي وطبقا لما ذكرته سابقا.

إن المشتبه فيهما لا يستطيعان السفر إلى هولندا للسياحة. إن المشتبه فيهما لم يفوضا غير محاميهما فيما يتعلق أو يتصل بهما من ترتيبات تسبق المحاكمة وخلال المحاكمة. وبحكم أن ليبيا مسؤولة عن رعاياها، فإنها لم تفوض أحدا بالتصرف نيابة عنهما فيما يخص أو يتعلق بمواطنيها، إن أي إنكار لهذا الحق لا معنى له ولا تفسير سوى أن ما يسمى بالمبادرة في قرار مجلس الأمن هو مجرد مناورة في نظرنا لتجاوز ظرف والعودة بالخلاف إلى نقطة الصفر.

إننا لا خلاف بيننا وبين الأمم المتحدة، ولا خلاف بيننا وبين مجلس الأمن، بل الخلاف فقط بيننا وبين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بدليل أن لا أحد من أعضاء مجلس الأمن يعرقل الحلول المطروحة سوى هاتين الدولتين. وعندما وافقتا على المحاكمة في هولندا، قرر مجلس الأمن ذلك فيما بعد، بينما لم يستطع المجلس إقرار ذلك لمدة أربع سنوات منذ العرض المقدم بذلك من المنظمات الإقليمية والدولية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية، وحركة عدم الانحياز، وجامعة الدول العربية، والمؤتمر الإسلامي.

في الختام، أؤكد من جديد أننا مستعدون للتعاون ومستعدون لتنفيذ قرارات مجلس الأمن - لكن وفقا للقانون الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥.